

محضر الجلسة رقم 156

التاريخ: الثلاثاء 21 شعبان 1439هـ (8 مايو 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعتان وعشر دقائق، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخمسين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدان الوزيران المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد احمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

توصل مكتب مجلس المستشارين من مجلس النواب بـ:

- مشروع قانون رقم 14.16 يتعلق بمؤسسة الوسيط؛

- مشروع قانون رقم 70.17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي

المغربي وتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة

السينماتوغرافية.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه لقطاع الشباب والرياضة إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 8

ماي 2018، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 65 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 37 سؤالا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه تعزيز البنية التحتية لأماكن العبادة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة السيدات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

كتعرف الوزارة ديا لكم يعني.. ما نكروش.. بعدا أولا وقبل كل شيء مبروك علينا إن شاء الله هذا الشهر رمضان اللي غيدخل إن شاء الله بالخير والبركة والتيسير علينا وعلى الأمة المغربية كلها وعلى صاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله، وعلى جميع الإخوان كلهم من خلال الاستقرار والأوضاع العامة المتعلقة بالدين ومنه العناية، يعني راكم تبندلوا واحد المجهود كبير، لا من وعظ والإرشاد ولا من هاذ الشئ ديال يعني تبندلوا واحد المجهود كبير على المساجد والأنشطة المتنوعة، والمساجد تسهر عليها وزاراكم من تأطير الأئمة ومحاربة الأمية والدروس والوعظ والإرشاد.

هاذ الأعمال التي تزداد نشاطا في رمضان المبارك، يجب السيد الوزير أن بعض المناطق اللي هيايا ت يخصها واحد العدد ديال المساجد اللي هي مناطق في القرى اللي ت يخص واحد العدد الناس اللي تمشيوا واحد الكيلومتر ولا جوج كيلومتر تقريبا باش تيوجدوا المسجد اللي ت يصليو فيه الصلوات الخمس، ومع رمضان إن شاء الله على الأبواب كين مشاكل لأن تنبغي تصلي التراويح، ولكن كيكون واحد البعد عليهم يعني واش فكرتو لهاذ الناس هذوا فين غادين يصليو إن شاء الله، واش كين شي مجهودات في هاذ الباب هذا، لأن الناس تتشتكي من هاذ البعد اللي كين بينهم وبين المدن، في حين من الأئمة يصلون بهم ما يشجع على الإحسان والعمومي وكين وذاك العشوائى لسد النفقات والحاجيات إما الشهرية إما السنوية لعدد من الناس اللي تياخذوا بواحد الطريقة غير مشروعة وغير معقولة.

إضافة إلى السيد الوزير فيما يتعلق بمدينة برشيد، وهي عمالة فنية، أصبحت تحتل مركزا مهما اقتصاديا و عمرانيا، والتي أصبحت مساحتها شاسعة على مستوى الإقليم والتي لم تحظ إلا بثلاثة مساجد، واحد كين في أحساسنة، واحد كين في الدروة، وواحد كين في بوفروج، إذن هاذ 540 نسمة يالاه مدينة برشيد كتحظى بإقليم برشيد تيحظى ب 3 ديال

تتنحسب ليه بها الأجر، لأن الناس كانوا يقولوا سكن حدا الفران ويعيد على الجامع باش يمكن ليك تمشي...
فلذلك القضية ديال.. ومع ذلك إلى كانت مسائل نعالجوها، نعالجوها، إلى كانت مسائل خاصة اللي فيها نقص بالنسبة للآخرين نعالجوها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة الدستورية. ومنتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني، وموضوعه التعجيل بإصدار النصوص تنظيمية الخاصة بالقانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارات المحترمات،

السيد الوزير، بعد مرور ما يزيد عن سنة ونصف تقريبا على صدور القانون المتعلق بالتعمير 66.12 لازلنا ننتظر النصوص التطبيقية لهذا القانون، وما يطرح ذلك من إشكالات وعلاقتنا بالمواطنين.
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد الأحد الفاسي الفهري، وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم،

أنا يمكن لي نتقاسم معك هاذ الانشغال فيما يخص ضرورة رفع الضبابية اللي موجودة الآن فيما يخص تنزيل هاذ نص القانون 66.12، اللي هو نص أساسي جوهري يتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير، واللي عندو واحد الطابع مهيكل، بحيث يحدد مسؤوليات مختلف المتدخلين من إدارة، من مهنين، من جماعات ترابية، وتيأدي إلى إمكانية التتبع (la traçabilité) خصوصا عبر هاذك الدفتر ديال الورش.

كان واحد النشرية مشتركة ما بين وزارة الداخلية والوزارة اللي جات

المساجد، إذن الشيء الآخر 99% كلها من عند المحسنين من مسجد كلها بالإحسان والمحسنين، مما يثير أن ..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، انتهى الوقت، انتهى الوقت السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

السيد الرئيس،

.. لأن كين ما يتقال، الله يخليك، تحت تفضلت مشكورا بتوسيع المسجد الأعظم بمدينة برشيد، وهاذ المسجد اللي كان دشنو المغفور له محمد الخامس، نصره الله، وكان..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت، أستسمح، انتهى الوقت.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله، وأشكر فريقه كذلك على العناية بهذا الموضوع، فيما يتعلق قضية باش يعني الأمور يعني الخاص اللي ذكرتها قضية برشيد بالنسبة لنا ما تفرقوش ما بين المساجد اللي بناوها المحسنين واللي تبنيها الوزارة، تتعاونو مع المحسنين، كنبينو 60% من المساحة تينبو 60% من العدد والحمد لله على ذلك، لذلك إلى خصو المساجد تتعاونو عليها لأن هذا تقليد على المغاربة خصهم يحافظوا عليه ولكن تسيير ديال المساجد وأداء المساجد ما تيدخل فيه حتى شي حجة من الجهات إلا حسب واحد التعاقد اللي كيكون بينا وبين الجمعيات اللي ما فيه التدخل في المضمون ديال الوظيفة المسجد.

فيما يتعلق بقضية ديال المساجد الحمد لله الآن تنصرفو في 2017 صرفنا مليار و269 مليون على المساجد وكين هناك احتياج لأن المغاربة يعني التوسع دياهم العمراني يعني كان خصو تبعو المساجد يعني بحسب الإمكانيات اللي عندنا كترشدها لأن قضية المساجد فيها البناء وفيها التأهيل وفي المحافظة على المساجد الأثرية، فيها الصيانة، فيها تحسين جودة الخدمات، فيها التفريش، فيها المستلزمات، فيها الكهرباء، إلخ.. عدد ديال المسائل اللي كلها كتبعوها وكلها منظمة وتنسيرو هاذ الأمور بكيفية عقلانية، وإلى كانت شي أمور خاصة في بلد من البلدان راه تندخلو تنقلوا لها.

أما الآن القضية ديال التشتت السكاني، ما يمكنشي تنبعوه بالمساجد، وثم المساجد إلى الإنسان دار الخطوات باش يمشي للمسجد راه تتعرفوا

اليوم بشرتونا وقتلونا في الأسابيع القريبة إن شاء الله، وكنتنى هاذ الأسابيع تكون فعلا أسابيع قليلة وما تجاوزش شهر ديال الأيام، ياك السيد الوزير؟ تحاولوا، واخا تقولوا لنا تحاولوا وتبقا تما ذاك الشئ معلق بينكم وبين الداخلية وبين الأمانة العامة للحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الرد إلى كان الرد على التعقيب، السيد الوزير، في إطار الوقت المتبقي، تفضل.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

إذن بطبيعة الحال هذه مثلا كين رخص جديدة، التسوية ما كانتش من قبل، الهدم خاصو واحد العدد ديال الضوابط والضمانات القانونية لأن مسالة معقدة، خاصها ضوابط قانونية، ثم كين مسالة سلامة الساكنة وديال المارة إلى غير ذلك، هذا كله كان كيتطلب التشاور اللي ربما يفسر هاذ التأخير، ولكن أعتقد بأن الآن جميع الأمور والظروف محيأة باش تمر هاذ النصوص بسرعة، وكذلك واحد المرسوم مهم اللي تيوافق على الضابط العام للبناء، اللي يحدد شروط تسليم مختلف الرخص بما فيها هاذ الأخيرة، وهكذا غادي يكون عندنا واحد الترسانة قانونية اللي أتمنى أن تتجاوزو عدد المشاكل اللي ذكرتوا في سؤالكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه مشروع المدينة القديمة ببني ملال، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل السي شدة.

المستشار السيد احمد شد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي،

إخواني المستشارين والمستشارات،

يعتبر تأهيل المدينة القديمة بمدينة بني ملال إحدى المشاريع الهامة في برنامج التنمية المحلية والإقليمية، حيث حظي هذا المشروع الهام بتقديمه أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله خلال الزيارة الميمونة إلى الإقليم سنة 2012، ومنذ ذلك التاريخ لازال المشروع يراوح مكانه.

إذن ما هي التدابير التي ستتخذونها لإخراج هذا المشروع الحيوي إلى حيز الوجود؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

بواحد العدد المقننات، تفعيل بعض المقننات ولكن غير كافية.

اللي يمكن لي نقول بأن هناك 3 النصوص موجودة:

- أولا، مشروع مرسوم يتعلق بتحديد إجراءات وكيفية منح رخص الإصلاح والهدم والتسوية، وهاذي كلها رخص جات جديدة في هاذ القانون 66.12 هذا موجود؛

- مشروع مرسوم يتعلق بتحديد كيفية مراقبة وزجر المخالفات، والأمر يتعلق أساسا بتحويل الصفة ديال ضابط الشرطة القضائية؛

- والمشروع الثالث يتعلق بتحديد المقصود بالإدارة الخول لها إعادة نموذج دفتر الورش.

وهاذ النصوص كلها موجودة بعد واحد السلسلة ديال المشاورات، ويمكن لي نقول بأنها في الأسابيع القليلة المقبلة ستم، إن شاء الله، المصادقة عليها في مجلس الحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

فعلا اليوم نتبشرون بأنها موجودة وبأنها جاهزة وفي الأسابيع القليلة غتصدر، لكن أحنا السيد الوزير لما تنطرحو السؤال أن تنطرحو بناء على معاناة ديلنا في علاقتنا، خصوصا احنا رؤساء المجالس الجماعية والجماعات الترابية اللي هما قراب من الشأن المحلي، قراب من المواطنين، عندنا طلبات ديال المواطنين فيما يتعلق بالرخص اللي ذكرتوا، رخص الإصلاح، التسوية، وغيرها من الرخص، الناس واقفين عليها.

احنا بين أمرين إما منحوها، غمنحوها خارج القانون لأن النصوص التنظيمية ما خارجاش، وإما ما نعطيهاش للمواطنين وغنعرقلو واحد العملية اللي الناس تطلبوها وواحد الخدمة ارتفاقية للمواطنين اللي خاصنا نوفيو بها.

الأمر الثاني، أحيانا كنتوصلو بمراسلات من السادة العمال كيقول لك امنحوا الرخص، ولو في مخالفة للنصوص التنظيمية، أحيانا أخرى كنتوصلو بمراسلات من عمال آخرين تيقول لك ممنوع تمنحوا هاذ الرخص لأن فيها مقننات مازال جديدة وماعارفينهاش أشنو هي، وكنتوصلو أحيانا من الوكالة الحضرية كيقول لك ممنوع تمنحوا الرخص لأن الرأي ديلنا في بعضها، خصوصا في الرخصة المتعلقة بالتسوية، رأي ملزم، إيوا كنوليو بين أمرين وكنبقاو مع الحكومة تقريبا ما يزيد - كما قلت - على سنة ونصف تقريبا كنتظرو وكنتسناو ما يأتي أو لا يأتي.

المنزل، وهذا ربما كيشكل خطر على أرواح الساكنة، فعلا هاذ الباب تدار فيه الكثير، ولكن بشراكة.

ولكن اسمح لي، السيد الوزير، كين استياء كبير، لأن تقريبا تصوروا مشروع ديال 50 مليون درهم، خاصكم تشوفوا كين استياء على المستوى التجاري، ومن طبيعة الحال استياء اللي حاصل عند الساكنة ومن طبيعة الحال عند الحرفيين، لأن تقريبا 34 هكتار رهناها بالمشاريع تقريبا مدة 6 سنوات ما تدارش فيه ولو جزء ولو تقريبا 50%، مع العلم أن السيد الوالي، ومن طبيعة الحال السلطة المحلية والمجالس البلدية قدمت مجموعة ديال الشكايات، مجموعة ديال الملاحظات، مجموعة ديال الاقتراحات على أساس أننا كيفاش نعتقو هاذ المشروع باش يمكن يحصل، يخرج حيز الوجود، باش يمكن أننا ننطلقو في مشاريع أخرى، إلا أن الوزارة والشركة من طبيعة الحال شركة العمران، كين واحد الاستياء كبير، لأن ما حاولتس ما أمكن أنها تنفذ المشروع ديالها في واحد المدة اللي تقريبا محددة من طبيعة الحال من خلال الصفقات.

الشيء الآخر هو أن تقريبا السيد الوزير، هو أن كنعرفو بأن احنا خاصنا نطلقو واحد الانطلاقة أخرى باش يمكن أننا نمرروا لأشياء أخرى، مثلا المحلات التجارية لأن ربما إلى حصل واحد الإفلاس عند مجموعة ديال التجار، وإلى ربما حاولتم ما أمكن تلتقطوا، ودرتو بحث غادي تلقوا بأن التجار حصل عندهم مجموعة من الشوارع، مجموعة من الأرقعة اللي ترهنت بالمشاريع اللي ما تمتش وما كملتش في المدة القانونية ديالها اللي خا صها تنجز فيها.

إذن احنا مقبلين على مجموعة ديال المشاريع، بحيث أن المدينة القديمة ديال مدينة بني ملال هي القلب النابض ديال الرواج التجاري والاقتصادي، ومن طبيعة الحال السياحي داخل المدينة، وأنا كنعرفو بأن الوزارة خاصها هي تبدل مجهود كيفاش أنها توصل تخرج هاذ المشاريع لحيز الوجود، إلا أن كانت الوزارة والشركة هي العرقلة الأساسية في التنمية المحلية.

إذن، السيد الوزير، طلبنا والرجاء ديالنا أنكم تحاولوا تبدلوا مجهود كبير، على أساس أن تعطى العناية الكافية، سواء للمدينة القديمة أو المحلات التجارية أو الحرفيين اللي كيقطنوا داخل هاذ المربع ديال المدينة القديمة، خصوصا أن عندها امتياز خاص، لأنها كنعقول لك بأنها عندها واحد الصفة عالمية ماشي وطنية، عالمية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار، شكرا.

لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب في بعض الثواني كنعقدت، تفضلوا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال.

ربما باش نعطيو ليه واحد الصبغة أوسع، لا بد التأكيد بأن هاذ القضية ديال المدن القديمة والأنسجة العتيقة حقيقة مسألة أساسية، ربما من إيجابيات التعمير في بلادنا أن هاذ المدن مزالة موجودة، ممددة في بعض الأحيان في وضعية هشّة، ولكن مازال موجودة، وبالتالي من المفروض علينا نعتنيو بها، أولا حفاظا على واحد الموروث ثقافي أساسي، ثانيا لاعتبارات اجتماعية، نظرا للساكنة اللي ساكنة فيها، ثم لاعتبارات اقتصادية لأن تخمين هاذ النسيج يمكن لو يكون رافعة حقيقة لواحد المسلسل تنموي. فيما يخص بني ملال، كان أولا جوج ديال البرامج، برنامج ديال إعادة إيواء قاطني الدور المهدة بالانهيار، 300 بناية مهدة بالانهيار الآن كين عملية ديال إعادة إيواء القاطنين بها.

ترحيل ومواكبة عملية إعادة بناء 300 بناية وترميم وصيانة 200 بناية مهدة بالانهيار، إذن هذا ماشين فيه.

ثم كين بالفعل هاذ الاتفاقية اللي تتعلق ببرنامج رد الاعتبار للمدينة العتيقة لبني ملال، كايته هاد الاتفاقية من أجل تهيئة الطرقات والمسالك الداخلية للمدينة، وقد تم لحد الآن إنجاز أشغال التثبيت والتدعيم للكهوف المنتشرة في بني ملال، والقيام بأشغال تبيط مختلف المحاور الطرقية الهيكلية، ثم كين تعديلات، اتفاقيات تعديلات فيما يخص واحد بعض التهيئات بعض المساحات العمومية، وتجاوزنا ذلك الشيء اللي كان مقرر أصلا، كان بعض الشركاء اللي ما وفاوش بالالتزامات ديالهم، ولكن الوزارة معبأة، والآن البرنامج يتم بشكل طبيعي، ونهاية ديال هاذ البرنامج في 2018، هذه هي المعطيات اللي عندي اليوم، ولكن الرد على النقطة اللي جيتوا في السؤال ديالكم كنعجلنا نؤكدوا بأن هاذ الاتفاقيات خاص نوع من الصرامة والآليات ديال حقيقة تبعوها بشكل أدق، حتى الجميع يوفي بالالتزامات ديالو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد شد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تدار الشيء الكثير فيما يخص إعادة إيواء ساكني المدينة القديمة، ومن طبيعة الحال لأن مدينة كمدية بني ملال، سكان مدينة بني ملال، المدينة القديمة، عندها واحد الميزة خاصة، سواء على المستوى الوطني أو حتى على المستوى الدولي، كايته مجموعة ديال الكهوف اللي كنعقول تحت

الجديد ديال التعمير وكذلك غياب المراسيم التطبيقية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤالين المتعلقين بالتعمير بالعالم القروي، تفضل.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

بطبيعة الحال كل أسبوع عندنا أسئلة على القضية ديال البناء في العالم القروي، الأسبوع اللي فات في مجلس النواب، هذا الأسبوع وإن دل هذا على شيء إنما يدل بأن المشكل مطروح بإلحاح، واحنا واعون تماما بأن المشكل خاصو يتعالج مجدية وبشكل عميق.

اللي ابغيت نقول أشنو هي المحاور ديال العمل؟ كان أولا المسائل القانونية، كايين القانون، الإكراهات ديالو، ولكن بالنظر لخصوصية العالم القروي التشريعات المعمول بها أجازت الإمكانية ديال الاستثناءات والنزول على إطار واحد، والسماح بالرفع من عدد الأمتار المبنية، وكذا علو البناءات، إذا كان هناك ما يبرر ذلك، شريطة تفاعلية العمليات التي من شأنها تهدد مميزات هاته المناطق، مثلا ضواحي المدن، الأراضي السقوية، المناطق الغابوية، الساحلية إلى غير ذلك.

ثم وهذه مسألة أساسية ربما البعض ما تيعرفهاش عندما يتعلق الأمر بتوسيع مباني قائمة وذلك بإضافة طابق آخر أو بيوت أخرى ملحقة فلا يجب اشتراط مساحة الهكتار الواحد للأراضي المعنية.

مكنت هذه التوجيهات نحو الليونة من بلوغ نتائج جد محممة، إذ في 2017 كانت معالجة ودراسة ما يناهز 21 ألف ملفا بالمجالات القروية حضي منها ما يناهز 73% بالموافقة، مع وجوب الإشارة إلى أن 71% من تلك الموافق عليها تقل مساحتها على هكتار، هذا أقول هناك ليونة هناك موانع، على كل حال هذا هو التوجه.

وبخصوص جهة بني ملال خنيفرة، يتعين الإشارة إلى كون عدد الملفات الموافق عليها والواقعة في المجالات القروية بلغ 1250 ملفا من أصل ما يناهز 1400، أي تقريبا 90% ديال الموافقة، هذه نقطة.

المحور الثاني ديال العمل، القضية ديال المساعدة الهندسية والمعمارية هذا شيء أساسي هذه موجودة منذ زمن ولكن ما خدماتش مزيان لحد الآن، الآن صياغة جديدة اللي وسعت المستفيدين من هاذ المساعدة المجانية وكذلك المجالات ديال التدخل.

والآن احنا عازمين بأن هاذ البرنامج نعطيوا واحد الدفعة، عندنا شركات مع واحد العدد المجالس في مجالس الجهة 5 ديال الجهات، وكان التفويض الاعتمادات للوكالات الحضرية باش نشرعوا في العمل وحتى في المجالس الإدارية ديال الوكالات الحضرية في المدة الأخيرة رفعنا واحد العدد

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

ربما الوضعية ديال بني ملال تستحق زعما نجلسو ربما في عين المكان، باش نشوفو أشنو هي..

أنا المعطيات اللي عندي هي أن الوزارة بطبيعة الحال كايين بعض الصفقات بدون جدوى إلى غير ذلك، ولكن سبب التأخر هو أساسا واحد العدد الشركاء - نقولها بصراحة - ما وفاوش بواحد العدد من الالتزامات، ولكن على كل حال المعطيات اللي عندي اليوم هو أن الأعمال الآن جارية وإن شاء الله

البرنامج غادي ينتهي في نهاية 2018، وهذا ربما خاصو شي جلسة باش تعمقوا فيه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث والرابع تجمعها وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة، والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه وضعية التعمير بالعالم القروي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات،

تعاني ساكنة العالم القروي من صعوبات كبيرة في مجال التعمير حيث إن عملية البناء متوقفة ومعاقب عليها مما يشجع على تنامي ظاهرة البناء السري ويوقف الدورة الاقتصادية الوطنية، إلى متى سيبقى قطاع التعمير على هذه الوضعية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه تبسيط شروط البناء في العالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة المعاصرة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

في نفس السياق كرميلي ساكنة العالم القروي معاقبة اليوم وتعاني من عدم ترسيخ قوانين واضحة وشفافة من أجل البناء في العالم القروي، وكذلك كنعرب على التضامن ديالي مع زميلي في فريق العدالة والتنمية السي لهوايشري المعاناة ديالو كمسير من خلال الضبابية اللي جا بها القانون

هذا النوع.

السيد الوزير،

لا توجد لحد الآن على مستوى التدبير المحلي إستراتيجية واضحة ولا برنامج عمل مفصل ولا تنسيق مع مختلف المصالح من أجل تدبير هذا الملف الشائك الذي لا يحتمل التأخير، فمن أجل تحقيق قفزات مهمة في هذا الملف نحتاج إلى وهج فكري، منتخبون يكونون مع الساكنة التي انتخبتم وليس مع القوانين الجافة والمجحفة أحيانا، والتي تغافلت أن هناك ساكنة بسيطة تنقصها كل مستلزمات الحياة الكريمة وهي تعاني من المساطر المعقدة للتعمير.

إن رؤساء الجماعات، السيد الرئيس، أصبحت سيوف فوق رقابهم، فاقدين للإرادة وعبئا ثقيلا على الساكنة.

هذه القوانين أدت إلى خسائر معنوية ومادية باهظة وأسأت إلى هذا المواطن البسيط.

حان الوقت وبسرعة إجراء تعديل على هذا القانون 66.12 السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

في الحقيقة، على نفس الإيقاع ديال الزميل بطبيعة الحال واليوم رفع الإيقاع ما عودناش على هاذ الشي، ولكن هذا إن دل على شيء فهو يدل على المعاناة ديال العالم القروي، بالفعل، في المسألة ديال البناء، في الوقت اللي الدولة بشكل عام تصرف الملايير ديال الدراهم من أجل تثبيت الساكنة في العالم القروي لا من برنامج ديال الماء الصالح للشرب ولا ملايين الكيلومترات، آلاف الكيلومترات ديال فك العزلة في العالم القروي ولا المدرس ولا التطبيب داخل العالم القروي، تتلقوا أن وزارة السكنى خارج هاذ السياق ولا زالت تبحث عن مشروع مرسوم، ولا زالت تبحث عن برنامج اللي ذكرته السيد الوزير بكل احترام، هو مثالي سوريالي، سنعمل على ط... إستراتيجية، ذاك الشي اللي تتقولوا زوين، ولكن راه صعب أننا نفذوه على أرض الواقع، لأن هناك وضع يختلف تماما على ما تسطرونه في الأوراق وفي المكاتب ولا حتى عند المهندسين المعماريين.

الوضع ديال العالم القروي في بلادنا هو وضع استثنائي بامتياز، ولكن اشكون اللي مستغلو الآن؟

مستغلا جهات، مستغلا سلطات محلية وإقليمية، بل الناس راه تتبني ماشي ما تتبنيش، ولكن تتبني بوسائل أخرى تتعرفوها وتعرفوها، حتى حاجة ما واقفة للأسف، في الوقت اللي تنبثو على الشفافية وتنبثو على

ديال العوائق والإكراهات القانونية أمام تنفيذ هاذ المسألة، إذن خاصنا نعطيو دفعة في هاذ المجال.

المحور الثالث ديال العمل هو تغطية وثائق التعمير في جميع المناطق اللي فيها واحد الضغط ديمغرافي قوي، وصلنا واحد النسب ديال التغطية لا بأس بها ولكن ينبغي الاجتهاد حتى نعطى واحد الإطار قانوني للمسألة ديال البناء، ثم - وهذي هي أعتقد مسألة أساسية من الناحية الإستراتيجية - كل ما نقوم به الآن فيما يخص المراكز القروية، فيما يخص البرنامج ديال محاربة الفوارق الجالية، فيما يخص البرنامج ديال المراكز الصاعدة، هذا كلو خصو يؤدي يواكبو واحد العرض سكني ونوصلو لواحد النموذج تعميري متجدد، مبني على واحد النوع من التجميع، وتقادي واحد المبالغة في التشتيت والترفة ما بين المساكن، الشي اللي تيأدي إلى واحد التكلفة باهظة ماليا وبدون مردودية اقتصادية واجتماعية، إذن هاذي هي التوجهات ولكن أنا متفق معكم بأن في هاذ القضية العالم القروي خاصنا نعطيوها عناية خاصة وخاصة جدا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير والكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير على جوابكم. واخا ما متفقدش مع بزاف ديال الأرقام اللي قلتو والمساعدة المعيارية المجانية ما كين من هاذ الشي والو.

السيد الوزير،

الأمر ليس بهذا القدر، بل يتعداه، سكان الجماعات القروية يعانون من وضعية مزرية فيما يتعلق بالحصول على رخص البناء والصعوبات التي تكتنفها على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، البلوكاج الواضح في هذا الميدان والذي أدى إلى مستوى من الاحتقان لم نعرفه من قبل السيد الوزير، المواطن لا يعرف الوكالة الحضرية ويستهدف الناخبين الذين أعطوه تقمهم وصوتوا عليه ليدافع عنهم، فلا بد أن تعمل السلطات العمومية بتوجيه الرأي للمديرين المحليين من خلال دوريات تحثها على تبسيط مساطر التعمير وفق خصوصيات المنطقة، وأن لا يقتصر دورها في الشرطي الذي يجرر مخالفات وتركيب المخالفين على أداء الذعائر، فهذا يتنافى مع دور المؤسسات التي من اللازم ومن واجبها أن تعمل على إيجاد حلول لضمان كرامة المواطنين.

القوانين تناست أن تشتط تنظيم المجال بتوفير الإمكانيات المادية والموضوعية وتلزم الدولة بضرورة العمل على توفيرها، أين سيذهب المواطن إن منع من بناء مسكن لأسرته وأولاده، والجماعة الآن مثقلة بالملفات من

الليونة، مع العلم أن ماشي عاود ثاني بهاذ المنطلق ديال الدفاع عن الحق في السكن للناس في القرى يفتحوا الباب نحو نوع من التسبب اللي حتى واحد ما من المصلحة ديالو.

إذن خاص واحد النوع من التوازن، احترام واحد العدد ديال الضوابط تتعلق بالحركة العمرانية، الحركة ديال البناء ومن جهة بطبيعة الحال ضمان الحق لجميع المغاربة في السكن اللائق. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة الدستورية. وننتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع الصحة والمتعلقة بالمصحات الخاصة، ونظرا لوحدة الموضوع بخصوص 3 أسئلة تجمعها طبيعة الحال وحدة الموضوع، وبعد موافقة الفرق والمجموعة المعنية بالموضوع سيتم عرض أسئلتها دفعة واحدة.

فالبداية مع سؤال مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وموضوع السؤال مراقبة المصحات الخاصة وجودة الخدمات التي تقدمها، السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

نسألكم السيد الوزير حول مراقبة المصحات الخاصة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الثاني موضوعه مراقبة مصحات القطاع الخاص، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا ننكر الدور الهام الذي تلعبه مصحات القطاع الخاص كفاعل أساسي في مجال الصحة ببلادنا، لكن هذا لا يعفينا من التأكد على كون الرفع من وثيرة مراقبتها أصحى ضرورة ملحة وآنية، سواء على مستوى الخدمات المقدمة أو الأسعار التي تفرضها والتي تبقى خيالية، ولا تراعي الوضعية المادية للمواطن المغربي.

الوضوح في القوانين وعلى الكرامة ديال المواطن من أجل البناء بشكل يضمن له كرامته في وطنه، فهو تيني بطرق ملتوية باش يمكن لو أنها يبقى في بلادو، بلاد الأجساد ديالو في العالم القروي.

عندنا مصلحة، السيد الوزير، باش المواطن يبقى في العالم القروي، كايبة هجرة، اليوم راه احنا 40% في العالم القروي و60% في المدن، وتعرفو الكلفة ديال العيش ديال المواطن في العالم القروي، إلى جاء إلى المدينة راه خاصو النقل الحضري وخاص الصرف الصحي وخاصو كذا وخاصو كذا، تتولي عندو كلفة، هاذ المواطن البسيط اللي تبيح غير على كيفاش بيني المحل ديالو بتأطير ومساعدة من جميع الجهات لا من سلطات ولا من كذا ولا من كذا، خاصو يمشي للوكالة الحضرية، هاذ السمية بعدا خاصنا نبدلوها، أشنو علاقتها بالعالم القروي؟ هي وكالة حضرية وهو جاي باغي بيني في العالم القروي، هاذ السمية بعدا هي الأولى خاصها معالجة وخاصها ملاءمة مع الدستور اللي ما بقيناش نتكلمو على جماعة قروية وجماعة حضرية.

تكلتمو على (la commission) ديال لجنة الاستثناء، شروط منح الرخصة غير واضحة في القانون، كايبة (la commission) ولكن ما كايش شروط منح الرخصة.

اليوم ملي تيجي الواحد تيقول لك ابغيت الرخصة ديال الترميم أو الإصلاح ما عندكش الحق تعطياها ليه لأن القانون غير واضح، وما يمكنش نوقفو مواطن نقول له حتى ترشق لهاذ الوزارة، وإلا هاذ البرلمانين كلهم يتحملوا المسؤولية ملي تيدوزوا القوانين بدون مراسيم تطبيقية حادها جاهزة، القوانين راه أخذت سنوات عندكم باش خرجت، هاذ القانون ديال التعمير كان نقاش لندوات ولقاءات، إلخ.. واليوم تنقولو مازالين تبنحسو نخرجو المشروع ديال مرسوم أو قانون مرسوم تطبيقي، ولكن راه العيب فينا احنا اللي تندوزوا القوانين بدون ما تكون مجاورة لها النصوص التطبيقية والمراسيم التطبيقية المرافقة لها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيبات في إطار الوقت المتبقي، تفضل.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

فقط لأؤكد بأن في اعتقادي ما يمكنش القانون يكون ذريعة أو لا مبرر باش ما نخلوش المشاكل ديال السكان، والقانون الحالي يبيح الإمكانية ديال الاستثناءات.

في الواقع ربما كاي حالات، ولكن التوجه العام هو التعامل مع هاذ القضية بكثير من الليونة، والمعطيات اللي عندنا، وأنا تنحضر الآن في المجالس الإدارية ديال الوكالات الحضرية، التوجه العام إلى الليونة، الليونة،

ممارسات لا تمت بأي صلة لمهنة الطب النبيلة.

اليوم بعدما ما صدر القانون 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب، والمرسوم ديال التنفيذ ديالو ديال 2016، هناك مادة صريحة (المادة 75) تنص بضرورة الإعلان بشكل واضح ومقروء في أماكن الاستقبال وفي واجهات مكاتب الفوترة عن كل المعلومات المتعلقة بأسعار الخدمات التي تعرضها المصحات، كما تفرض هذا المادة إعلان الخراط المصحة، أو عدم خراطها في التأمين الإجباري الأساسي.

تتمتع هاذ المادة على المصحة أن تطلب من الأشخاص المؤمنين أو ذوي حقوقهم ضمانة نقدية بواسطة الشيك أو بأي وسيلة من الوسائل للأداء ما عدا المبالغ المتبقية على عاتقهم.

يجب كذلك على المصحة تسليم وصل أداء عن كل مبلغ مالي تم استخلاصه مقابل علاجات، مزيان نوضحو من هاذ المنصة ما يقوله القانون.

المادة 73 تنص على عدم إمكانية فوترة الأدوية للمرضى بالمصحات بسعر يفوق السعر الخاص بالمستشفى المحدد بموجب النصوص، غير أنه نظرا لخصوصية بعض العمليات الجراحية أو التدخلات الطبية فيمكن أن تكون هناك عمليات إضافية لم تكن في التشخيص الأول، مما ينج عنه مصاريف إضافية.

من جهة أخرى الوزارة تعزز من مهام التفتيش، وذلك لضمان احترام معايير السلامة الصحية والالتزام بنص القانون الجاري به العمل، هاذ المتتضى اللي تكلمتوا عليه ديال أو هاذ الممارسة اللي تكلمتوا عليها ديال الشيك، بغيت نتكلم بأنه راه كايين كذلك بند في القانون الجنائي اللي تينص على أن الشيك وسيلة ديال الأداء ولا يمكن أن تستعمل كضمان.

ولقد حدد المرسوم اللي تكلمت عليه المسطرة المتبعة والشروط والوثائق والبيانات الضرورية للحصول على رخصة إنشاء واستغلال المصحات، إذا سمحتم سأنتكلم كذلك على مسألة إنشاء المصحة والمعايير التقنية الضرورية لإنشاء واستغلال المصحات والمؤسسات المماثلة، محددة بموجب قرارات لوزير الصحة، وهي معايير مرتبطة بالبناء، بالوحدات الطبية، ومعايير التجهيزات الطبية، وكذلك تتعلق بالموارد البشرية من أطر طبية وشبه طبية.

هناك لجنة خاصة تحدثت بموجب قرار 2017، مشكلة من أطر وزارة الصحة في جميع التخصصات مهندسين معماريين وبيوطبيين أطباء قانونيين تقنيين في المنشآت الفنية من سباكة وتهوية وكهرباء كلها تشتغل في دراسة مشاريع إنشاء المصحات.

بعد دراسات هاذ اللجنة تقوم بإعداد تقرير تدرج فيه الملاحظات التي وجدت، وبعد ذلك يتم الترخيص، بعد الحصول على هذا الإذن بطبيعة الحال تستمر المراقبة بعد الإنشاء ضمانا لاحتزام النصوص القانونية اللي تتعمل الوزارة، استنادا للمادة 89 من القانون 131.13 على القيام

بناء عليه نسألكم، السيد الوزير، ما هي الآليات للمراقبة لمصحات القطاع الخاص؟ ما هي الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها لمراقبة هذه المصحات وضمان حماية مصالح المواطنين؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه تفاقم ظاهرة الشيك كضمانة للولوج إلى العلاج داخل المصحات الخاصة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

ما زالت ظاهرة إرغام المواطنين على تقديم الشيكات كضمانة للولوج العلاج بالمصحات الخاصة تتفاقم باستمرار، إضافة إلى طلب (le noir) وكذلك عدم احترام التعرفة المرجعية، ماذا قامت به وزاراتكم لوضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة والشاذة في معالجة القضايا الصحية بالمغرب؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على الأسئلة، تفضل للمنصة، تفضل، للأجوبة على الأسئلة الثلاث المتعلقة بالمصحات الخاصة تفضل.

السيد أناس الدكالي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر طارحي هذا السؤال المهم حول المراقبة ديال المصحات الخاصة والجودة ديال الخدمات على مستوى تلك المصحات وتفاقم بعض الظواهر اللي كل المواطنين اليوم كيقدرتوا يتكلموا عليها واللي بدورنا كذلك أنه نتبعوها ونفذو القوانين التي تؤولها.

أولا أريد أن أؤكد أنه المصحات الخاصة هي مؤسسات فاعلة أساسية في المنظومة ديال الصحة ببلادنا، وفي تصورنا للمنظومة الصحية والتنظيم ديالها وتعزيز عرض العلاجات لا يمكن أن ننسخ الدور الذي تلعبه تلك المصحات، أكنت التي لها طابع نفعي ربحي أو تلك التي لها طابع غير نفعي، وهو نظام كذلك نتبعه من خلال الآليات ديال التدبير ديالو والنجاعة ديال العمل ديالو وكيف يمكن أن نذهب في اتجاه منظومة صحية يتعاون فيها الجميع، والراجح الأول والأخير يكون هو المواطن.

بطبيعة الحال، المصحات كانت في وقت ماضي تخضع إلى القانون 10.94 الذي كانت تشوبه عدة ثغرات وكان يتم استغلالها من أجل

كلشي كي عرف هاد الشي، واش المغربي اليوم ملي يسمع الهضرة دياكم، السيد الوزير، غدا ملي يمشي للمصحة وهو ولدو مريض ولا الأب ديالو مريض واش غادي يفتي يفكر في المرض ديال القريب ديالو ولا غادي يفتي يتعارك مع المصحات؟ هذا دوركم، السيد الوزير، ودور ديال الحكومة.

اليوم، المغاربة ملي كي عطيو الضرائب للحكومة باش يلقاو حقهم في العلاجات، باش يلقاو حقهم في التعليم العمومي، اليوم كيمشيو للمصحات، كلشي كي عرف، كندخل للمصحة أول حاجة هو المبلغ المالي غير معروف، وبالتالي كايته ابتزاز ديال المواطنين والمواطنات.

اليوم، ابغينا نقولو لكم، السيد الوزير، واش عندكم دراسة حول كم من مصحة تحترم القانون؟ بالنسبة لنا للأطر الطبية والموارد البشرية اللي تشتغل داخل هذه المصحات واش فعلا تتلقى تكوين وكتطور المهارات ديالها أمام إغلاق ديال مؤسسة ديال التكوين ديال هذه المدارس الخاصة؟ اليوم المعاناة ديال الساكنة في أهم شيء اللي هو الصحة ديالها هو معروف وأتم يمكن تطلعون على هاد الشي بشكل دوري، خاصنا تقولوا لنا أشنو هي الإجراءات اليوم الملموسة المواطن غدا يمشي لـ (clinique) ها أشنو خاصو يلقي، خاصو يلقي تعرفه معلقة قدامو، خاصو يلقي إذا لقي شي حد طلب منو شي (chèque) ولا طلب منو شي (noir) تحت الطلبة أشنو خاصو يدير؟ من بعد ما يعالج القريب ديالو لأنه المواطن ما يمكنش ذيك الساعات يفكر في ذاك الشي، ذيك الساعات كيفكر في ولدو ولا فيه خوه ولا في مرتو ولا.. من بعد أشنو خاصنا نديرو؟

لأنه هاد الشي يعني اسمحو لي نقول لكم المغاربة يمكن يتخلوا على أي حاجة ولكن صحتهم ما يمكنش يتخلوا عليها، وهذا دوركم ودور الحكومة، لأنه كنلاحظو أنه هذه الظاهرة كتزيد تكبر في المجتمع، وبالتالي خاص شي شوية ديال الضرب من حديد على أيادي بعض المتلاعبين واللي كيستغلوا الضعف ديال المغاربة في هذا المجال. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب. تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم القيم والتفاعل معه.

نعيد التأكيد في الفريق الحركي على كون مصحات القطاع الخاص هي شريك استراتيجي للقطاع العمومي في تقديم الخدمات الصحية للمواطنين، لكننا نسجل أيضا كونها تعرف بعض التجاوزات والاختلالات، تستوجب تدخلكم السيد الوزير لإرجاع الأمور إلى نصابها.

أذكر السيد الوزير كيف ما قالوا الإخوان (chèque) الضمان على

بعملية التفتيش، إذن الوزارة تقوم بعملية التفتيش حسب برنامج سنوي، كل سنة تم المصادقة عليه من طرف الوزير، تسهر عليها فرق مكونة من أطر مخلفة من الوزارة وكذلك ممثل عن الهيئة الوطنية للأطباء.

عمليات التفتيش هاته تم تشوف مدى احترام المصحات للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، تقضي يعني كذلك تقييد مصحات باحترام متطلبات الجودة والسلامة.

ولضمان احترام هاذ المقاضيات، فالوزارة لما تتقوم بعملية تفتيش في حالة ثبوت مخالفة تتوجه الوزارة إلى الطبيب أو الأطباء المعنيين أصحاب العيادة أو المصحة إعدارا مصحوبا بتقرير التفتيش بإنهاء المخالفات الملاحظة داخل أجل تحدده حسب أهمية الإصلاحات المطلوبة، وتخبر بذلك المجلس الجهوي لهيئة الطبيبات والأطباء.

إذا تبين من خلال زيارة تفتيش جديدة أنه يعني لم يتم الاستجابة للأعدار يمكن القيام بأحد الإجراءات التالية حسب جسامة المخالفات:

دعوة المجلس الجهوي لهيئة إلى تقديم المدير الطبي أمام المجلس التأديبي أو تحريك المتابعات التي تتطلبها الأفعال المرتكبة واستصدار أمر من رئيس المحكمة المختصة بإغلاق المصحة المعنية، في انتظار صدور الحكم عندما يكون من شأن المخالفة المثبتة أن تمس بمصلحة السكان أو سلامة المرضى. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير، والكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

كنا كنتمناو تعطينا أجوبة اللي يستافدوا منها المواطنين والمواطنات المغاربة، كايته ظواهر واختلالات عدة، معاناة ديال المغاربة من بعد ما الصحة العمومية نحن نعتقد في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن هناك سياسة ممنهجة للقضاء على الصحة العمومية، وبالتالي الدفع بالمواطنين والزج بهم إلى المصحات الخاصة، هنا نتكلمو معكم السيد الوزير بغينا اليوم الخدمات الصحية تولى كتباع، ما يقاش المواطن اللي ما عندوش الفلوس الولوج إلى العلاج.

وبالتالي السؤال ديانا كان هو هاذ الاختلالات الكبرى من بعد ما قضيتو على المرفق العام، هذه الاختلالات الكبرى اللي كايته في القطاع الخاص وبغينا واش الوزارة دياكم فعلا النصوص كايته، واش كترقبوا؟ شحال راقبتوا ديال المصحات؟ واش الظاهرة ديال (noir) كايته؟ واش (les chèques) اللي كي عطوا (de garantie) كايته ولا ما كايته؟

للأطباء، هي صورة من صور المسؤولية المدنية، إلا أنها تكتسي أهمية قصوى عندما يتعلق الأمر بصحة المواطنين، وتعلمون أنه لا يقبل الاتجار بصحة الناس.

للأسف هناك استهتار واستخفاف لبعض المصحات الخاصة بصحة المواطنين، واستغلال أوضاعهم الصحية لإرغامهم على دفع (noir) وكذلك إرغامهم على دفع الشيكات كضمانة للولوج إلى العلاج، حتى وإن توفر المريض على ورقة التحمل (la prise en charge) ورغم أن المشرع حرص حرصا شديدا على تجريم فعل إصدار أو قبول شيك على سبيل الضمان، فإن الاستمرار باستعمال ذلك يدل على أن هناك فراغا ما، بل يمكن تصنيف هذا الجرم ضمن أعمال وجرائم النصب والاحتيال، لأنه لا يمكن المساواة بين وضعية المريض في وضع صعب واحتياجي مع إدارة المصحة في وضعية السيطرة والهيمنة، وبالتالي القانون الجنائي الذي نص على معاقبة إصدار وقبول شيك بدون رصيد نص كذلك بعقوبات حبسية على من يستعمل الاحتيال لإرغام الآخر على ارتكاب جرم ما.

وبالتالي هنا مبرط الفرس، يجب أن نستصدر القوانين وتعاون جميعا من أجل وضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة، بل أكثر من ذلك السيد الوزير، حتى لجنة الأخلاقيات ب¹ (I' ANAM) التي تشارك فيها جاعيا، فعدد من قراراتها أوقفت من طرف اللوبي المسيطر في هذا المجال، ولهذا نعلمكم مسؤولية تدبير هذا الملف وكذلك تطبيق قرارات لجنة الأخلاقيات على الأقل في انتظار استصدار القانون.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات، في حدود الوقت المتبقي، دقيقتين أعتقد، تفضل.

السيد وزير الصحة:

كان من الواجب في الأول أنني نذكر بالقوانين، لأنه نتكلمو كذلك مع المواطنين باش نعرفوهم مدى الحقوق ديالهم والتصرف اللي خصهم يعملوه ملي يمشيو للمصحات، لأن كذلك هذا دور ديال المواطن لما تيساهم في واحد النوع ديال الممارسة، أكيد أنه سيكون تحت ضغط، ولكن يمكن لو يبلغ فيما بعد في مستويات أخرى وعلى مستوى قوانين أخرى اللي ماشي هو القانون 131.13 بالضرورة.

هناك خضوع المصحات لتفتيش مباغت احنا نعملوه، هناك كذلك خضوع المصحات لنوع آخر من المراقبة الافتتاح (l'Audit) باش يمكن نواكبو المصحة من أجل تصحيح الاختلالات، لأن السيد المستشار تكلم بأن المنظومة ديال الصحة الخاصة كذلك يمكن تكون شريك إلى عرفنا

سبيل الضمان، والأخطر من هذا هو شيك على بياض، هذا هو الخطير في الأمر، راه كيفنا قال الأخ راه ملي تتجيب واحد السيد ديالك الابن ديالك ولا الأب ديالك ويكون في واحد الحالة حرجة، راه اللي طلبوا لك تديرو معهم، والسيد الزميل ديالك السيد الوزير السابق راه فك لنا واحد المشكل، لأن السيد جلس شهر تقريبا في المصحة وديناه جثة هامة، ورغم ذلك تابعوه ب 350 ألف درهم في الشيك اللي عطاهم على بياض، شكون اللي يتحمل هاذ المسؤولية السيد..؟

أشنو هي هاذ العلاجات اللي قدموا لهاذ السيد؟ يعطيونا هاذ (la facture) اللي قدموا لهاذ السيد، هاذ السيد هاهو مشى عند الله ما عندنا ما نقولو، ولكن حتى العائلة ديالتو مشت غادي تمشي للسيزي.

إذن هنا، السيد الوزير، خاصكم تديروا مراقبة وتفعلاو القانون 131.13 اللي في الحقيقة المرسوم ديالو اللي خرج ب 16 مارس 2016، هاذ الشي ابغيناكم تفعلاو السيد الوزير.

كذلك، السيد الوزير، المصحات كلها هي 70% مادام هاذ القانون خرج ابغيناكم تفعلاو هاذ القانون، لأن واحد العدد ديال المصحات اللي كنتراوح ما بين المحور ديال القنيطرة والدار البيضاء، هاذ الشي اللي كاين 70% ديال المصحات اللي هي كانت ما بين القنيطرة والدار البيضاء، وهاذ المدن الآخرين ماشي في المغرب؟ أكدير، ترنيت، أسفي، واحد العدد ديال المدن اللي كتفوت العدد ديالها مليون نسمة وكتلقى فيها جوج ديال المصحات، هاذ كلو السيد الوزير نرغوبكم تأخذوه بعين الاعتبار وتخرجوا هاذيك المرسوم اللي في الحقيقة عطيتوا لواحد العدد ديال الإخوان اللي عندهم إمكانيات باش يدرو مصحات، باش يعاونوا..

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

اتمى الوقت، معذرة.

الكلمة للفريق الاتحاد المغربي للشغل، في إطار التعقيب دائما، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة الجواب ماشي فقط غير مقنع، ولكن يذكر ببعض القوانين التي نعرفها ولا تطبق، يذكر بلجنة التفتيش، ونحن نعلم جيدا وأتم تعلمون السيد الوزير بأن اختصاصاتها محدودة، لأن ليس من اختصاص هيئة تفتيشكم أن تفتش عملية التدبير، فهي تبحث فقط و فقط في المعايير، ومطابقتها كآينة الكوزينة، كاين (les soins) كاين كذا إلى آخره، المضمون ليس من حقها، وكان عليكم أن تعترفوا بالفراغ القانوني، وتعاون، لنؤكد لكم السيد الوزير أن المسؤولية المدنية للمصحة، شأنها شأن المسؤولية المدنية

¹ Agence Nationale de l'Assurance Maladie.

البطاقة تؤدي إلى المستشفى؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم للإجابة على السؤال السيد الوزير تفضل.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

فعلا موضوع "الراميد" نتكلمو عليه كثير، اليوم تطرحوا مجموعة ديال التساؤلات.

أولا أؤكد أنه مشروع مجتمعي أساسي، أؤكد كذلك بأنه الحصول على الراميد لا يعني ما كايش علاجات، هناك علاجات ربما لا تكفي للجميع، نقر بأن هناك لوائح انتظار، نقر بأن هناك مواعيد ديال شهر، شهرين، 3 أشهر أو حتى أكثر، عام.. خاصني نحسبهم، دابا نجيب لكم الإحصائيات، لأن ككل المستشفيات تتلقى الموعد على 7 أيام بالنسبة للرايو، ولكن مستشفى آخر تتلقى شهر، هاذ شي غادي يكون عندهم، إن شاء الله، الإحصائيات باش تعرفوا هاذ الحالات ديال عام راه ماشي هي... ما يمكنش نعممو، ولكن ربما بعض المرات تيكون هذاك العام مرتبط بالوضعية الصحية أو عدم القدرة ديال الطفل مثلا إلى كان طفل على أنه يتدار لو تخدير.

فاحنا على أية حال أرسلنا واحد الدورية للمستشفيات باش يمكن ينظموا هذه العملية ديال المواعيد، ولكن الاستمرار في دعم المنظومة الصحية العمومية من خلال دعم الميزانياتي، من خلال تنظيم عرض العلاجات، من خلال الاستمرار في بناء وتأهيل المستشفيات العمومية هذا غادية فيه الحكومة وغادي تستمر فيه لأنه من شأنه أنه يواكب الرמיד.

ولكن الراميد هذا ورش اللي ما كلناش الهيكله ديالو، الراميد ما غينجشاي إذا ما عملنشاي هيئة خاصة بتديره، الرמיד ما غيمشيش بعيد إذا ما ضبطناش التمويل ديالو بشكل مستدام، ما يمكنش نبقاو عوالين على الميزانية ديال الوزارة ونخلطو والميزانية كذلك ديال (FANAM) لأن جزء ديال الإمكانيات كايينة على مستوى الوكالة ماشي كثيرة ولكن كايينة، نحيدو هذا التداخل اللي كايين بين (FANAM) وبين الوزارة وبين المؤسسات التي تؤدي الخدمات الأمور توضح.

ثم كذلك مسألة أساسية هو النظام المعلوماتي عندنا مجموعة ديال المعطيات ما كضبطهاش اليوم، مجموعة ديال الأدوية اللي تشرى في إطار هذا الدعم من صندوق التماسك الاجتماعي اللي ما كنعرفوش بالضبط واش يعني كيف يتم استعمالها وترشيد استعمالها، إذا النظام المعلوماتي صحي مندمج ورش أساسي وكذلك نشتغل عليه.
شكرا.

كيفاش نواكبوها، المصحات كذلك تخضع لمراقبة مراقبين تابعين للهيئات المدبرة للتأمين الصحي عن المرض للتأكد من مدى مطابقة الخدمات المقدمة وصدقيتها وتطبيق الأسعار المرجعية.

منذ 2013 إلى 2017 قننا بـ 435 مهمة تفتيش في المصحات الخاصة، ولازال البرنامج ديال التفتيش ساريا. العدد الإجمالي 170 مصحة اللي اتخذت بخصوصها إجراءات، مجموع المصحات التي تم في حقها قرار الإغلاق الكلي 13 مصحة، صدر في حق المصحات الأخرى 157 إقرار (mise en demeure) لمطالبتها بتصحيح الاختلالات المسجلة، فيها 59 بسبب تشغيلها لأطباء القطاع العام أو أطباء أجانب بدون ترخيص قانوني.

ويمكن لي نقول لكم كذلك بأنه المعايير التي نستعملها للقيام بهذا التشخيص يمكن تكون شكاية منكم، ما كايش لاش تقولها في هاذ الجلسة، ولكن كل ما يمكن أن نتوصل به ناخذوه بعين الاعتبار، الشكايات اللي نتوصلوا بها، المصحات التي سبق تفتيشها وسجلت فيها اختلالات تستوجب التتبع وكذلك المصحات التي لم يسبق تفتيشها أو تلك التي تم تفتيشها منذ مدة طويلة.

متفقين باش نناقشو المسألة ديال الفراغ القانوني، إلى كان هناك فراغ فعلا لكي يقوم كل متدخل بالمسؤولية ديالو تجاه حماية المواطن.

لا أقبل أن يقال أن هناك سياسة منمجة للقضاء على المستشفيات، أبدا بالعكس، احنا السياسة اللي ابغينا نتبعوها هي السياسة اللي غادي تخلي القطاع الخاص يقدم شي خدمة ذات جودة مرتفعة وقيمة مضافة باش يمكن يوضع النفس ديالو ويكون عندو مكانة داخل المنظومة الصحية.

المنظومة ديال المستشفى العمومي تستمر ومستشفيات تتحل، عندنا مشكل ديال الحكامة، المشكل ديال الموارد البشرية غادي نشغلو عليه باش كذلك المستشفيات ديالنا قادرة على أنها تكون في مستوى أرفع من المصحات التي نتكلمون عليها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه معاناة حاملي مطاقة "الراميد"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هاذ السؤال سبق وأن طرح عدة مرات، ولكن نظرحه من جديد، لأن هذه البطاقة لم تعد تؤدي إلى المستشفى، بل أصبحت زينة في محافظ الناس، لذلك نريد من الوزارة أن تعطينا ما هي الإجراءات لتعود هذه

نخشاه ليس هو مقاطعة بعض المواد الاستهلاكية، ولكن كل ما نخشاه غدا مقاطعة السياسة في بلادنا وهذا خطير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير الصحة:

بالفعل، السيد المستشار، أعتقد أن الراميد كان منطلقا بالنسبة إليكم لخطاب سياسي، لا أعتقد أنه اليوم مجال للنقاش فيه.

ولكن اللي يمكن نقول لك فعلا بأنه نحن بطبيعة الحال لا يمكن إلا أن نخرط في مشروع مجتمعي، تنموي جديد، يأخذ فيه المواطن دور المركز وتتقلص فيه الفوارق اللي كاينة.

وأعتقد نظام الراميد باش نرجعو للراميد كنظام ديال المساعدة الطبية، استكمال الهياكل ديالو، تمويله، هو جانب من جوانب ديال توزيع الثروة في بلدنا العزيز وجانب من مجال التضامن بين الفئات وبين الأجيال في بلدنا، وهذا في صلب المشروع المجتمعي الذي نريده لمستقبل هاذ البلاد. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه إضرابات أطباء القطاع العام، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني، أخواتي المستشارين،

السيد الوزير، خاض أطباء القطاع العام خلال الفترة الأخيرة مجموعة من الإضرابات الوطنية بكل المؤسسات الصحية باستثناء أقسام الإنعاش والمستعجلات، وذلك من أجل مطالبة الحكومة بتحقيق مجموعة من المطالب.

من أجل ذلك، نسالكم، السيد الوزير المحترم، حول أسباب عدم تجاوب الحكومة مع المطالب التي تنادي بها هذه الفئة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة للإجابة على السؤال، السيد الوزير تفضل.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الوزير،

يمكن أن أتقاسم معكم بعض النقائص التي أشرت إليها ولكن يجب القول أن هذا النظام هو لا يعني وزارة الصحة فقط، ولا يعني فقط المتدخلين ولكنه مشروع مجتمعي يعني الحكومة برمتها ومتدخلين آخرين، لذلك فهو مشروع استصلاحي مجتمعي مهيكل، ولكن للأسف الشديد أنه ليس له لحد الساعة منذ 13 سنة أثر واضح على حياة الناس، لا البنيات الاستشفائية، لا الموارد البشرية، لا التجهيزات تسند هذا الخطاب الرسمي حول هذه البطاقة.

كذلك المعاناة اليومية ديال الناس، معاناة سيزيفية تدحض هذا الخطاب اللي كيروجوا لو، احنا لا ننكر المنجز، ولكن نريد المنجز في حدود المعقول، في حدود المنطق، وليس أرقاما لتجميل الصورة أو بحثا عن الشرعية المتفتدة لخطاب الإصلاح.

الراميد فعلا هذا مشروع لكنه لا يمتلك كل مقومات الإصلاح ليكون ناجعا بشريا وماديا وسياسيا، وذلك لا ينطبق فقط على الراميد ولا ينطبق على ما يسمى بالإصلاحات في بلادنا للأسف الشديد، إذا شطنا المقاصة اقتصت من جيوب الناس وما استكملناهاش، إذا شطنا التقاعد وقفنا عند المعاشات المدنية ما استكملناهاش، خيلنا الصناديق اللي تنتج الفقر، التشغيل كتحلمو الناس بـ 400000 منصب في السنة، يعني إنها الإصلاحات المعطوية، لكن العطب الكبير، السيد الوزير، هو حالة الارتباك السياسي اللي كنعيشو فيها واللي تعكسه الوضعية الهشة ديال المؤسسات ذات التمثيلية، تراجع الأدوار الأساسية ديال الأحزاب والتقابات، واتساع الهوة بينها وبين المواطن.

لم نعد قادرين اليوم، السيد الوزير، على الحديث عن حلم الانتقال الديمقراطي الذي راود أجيالا متعاقبة، المجتمع المغربي اليوم يقدم نماذج إشارات كل يوم أصابه العياء من تكرر خلق الأمل، والتعبيرات متعددة وآخرها حملة المقاطعة بغض النظر على الخلفيات السياسية، لأنه يريد أن يوصل رسالة، عيينا من الفقر، عيينا من غلاء الأسعار، عيينا من التهميش، عيينا من اللاعدالة، تنشوفو الفقر يزداد، تنشوفو الغنى يزداد، ولكن في نفس الوقت كتنشوفو من راكم الثروة ولو بطرق مشروعة يريد أن يعزز الهيمنة المالية بالهيمنة السياسية.

كل ما نخشاه، السيد الوزير، هو أن الحكومة، الحكومات المتعاقبة عجزت عن الإجابة على معاناة الناس في هذه القضايا كلها، الفقر والتهميش والبطالة ومجتمع قدم ترميز سياسي واضح أنه سيلجأ إلى آليات، لذلك ما

غير بالنسبة إلى كنا كناأمنوا بالدور الكبير والإستراتيجية التي يقوم بها هاذ الهيئة، لا الأطباء ولا المرضى، راه خاص الحكومة تفتح معهم واحد الحوار جاد ومسؤول، باش تستجيب للمتطلبات ديالهم، وإلا راه إلى ما درناش تحسين ديال هاذ الفئة راه احنا ما غاديش يمكن نحسنو الوضعية ديال الخدمات الطبية التي كياديوها.

السيد الوزير المحترم،

هاذ المطالب التي كيطلبوا هاذ الناس راه ما كيطلبوش شي حاجة خاصة بهم هما، كيطلبو شي حاجة التي هي خاصة مع المغاربة التي هما كيطلبوا الخدمات الطبية، نعطيك على سبيل المثال: الرفع من مناصب الإقامة والداخلية، هذه ديال العموم، ديال المغاربة كلهم التي كيطلبوا الخدمات الطبية، اعلاش ما استجبوش لها؟ أنا ما افهمتش اعلاش؟

الرقم الاستدلالي 509 بكل التعويضات، بمعنى المعادلة ديال الدكتوراه ديالهم مع الدكتوراه ديال باقي القطاعات الأخرى، هاذي اعلاش ما كنتجبوش لها السيد الوزير، هذا مطلب من المطالب المشروعة ديالهم.

عندنا التعويضات، والتعويضات للأخطار المهنية ما استجبوش لها، هذا ماشي من العيب.. هما كيخاطروا بأنفسهم، كيخاطروا بحياتهم باش ينفقوا أرواح ديال المواطنين المغاربة، اعلاش ما كنتجبوش لهم؟ التعويضات المهنية ضرورية في جميع القطاعات، وفي قطاع الصحة أولى.

عندنا الحراسة، واش الحراسة ما نعطوهوش تعويضات ديال الحراسة؟ هاذي حتى هي عاود ثاني ماشي معقولة، المرادوية كما قلت، خاصنا نعطيهوم، واحد ولى كيخدم وكيستحق إلا ونشجعوه ونزيدو معه أسمو، التخصص ما عملي معهم والو، ودائما سنقوم بالحوار والحوار وما عمر الحكومة قامت بشي حاجة.

واحنا ماشي يلاه أول مرة داروا الناس الاحتجاجات، راه داروا النوبة الأولى والثانية التي فات والعام التي فات، إذن الحكومة السابقة ولا هاذي ولا ممكن حتى التي جاية، غادي يبقاو في هاذ الشكل، إذن غادي نبقاو احنا ديمًا فاتحين ذاك الحوار، غادي نديرو الحوار، ما كين حتى شي حوار، إذن المسألة...

عاد كايبة الرسالة الملكية التي كينادي، في 1 يوليو 2013، التي كيطلب جلالة الملك، ببلورة ميثاق وطني واقعي وقابل للتفعيل، هاذ الشيء ما درتوش منو والو، حتى شي إرهابات التي جديدة باش يكون واحد الميثاق وطني الذي صحي الذي كيجمع جميع المنظومة الصحية التي غادي يفعلوا فيه هاذ الإخوان الأطباء ولا المرضى باش يتشجعوا ويزيدوا للأمام ما كايشاي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت.

أولا، احنا واعييين بأنه يعني الذهاب بالمنظومة الصحية إلى الأمام، لا يمكن أن تقوم به في غياب تعبئة ومساهمة قوية للموارد البشرية، بالعدد التي هو عندنا، لأنه ما غنحلموشاي في ظرف وجيز أننا غنوصلو للمعايير التي كنتكلمو عليها في بعض الدول الأخرى، ولكن إمكانياتنا يمكن لنا نحققوا أشياء أساسية.

اليوم يعني ما كنفهمش يعني أنه يتقال بأنه ما كايش حوار، كين حوار على المستوى القطاعي، وإن شاء الله في القريب سأستقبل المركزيات النقابية الممثلة على المستوى القطاع وستذاكر، هناك أمور ترجع ل2011 ما بغيتش نتكلم عليها لأن يقول لي عاود ثاني 2011 دازت، احنا يلاه في 2018، يعني راه كانت أمور مهمة التي فيها الرفع من القيمة ديال مجموعة ديال التعويضات، لا في المسؤولية ولا في الحراسة ولا كذلك المتعلقة بالتعويض عن التخصص.

ما غنقولش مدة وجيزة هاذي ولكن اليوم كنقررر بأن بعض الفئات، منها فئة الأطباء خاص نقاش حول يعني تحسين الوضع ديالهم الأجرى وربطه أقولها دائما، ربطه بالمرادوية وبالآداء وبالتفاني والتواجد يعني والتفاني والعمل والمساهمة في إيجاد الحلول، لأنه لا يكفي أن أقول أنه لا أشغل إذا لم يكن لدي إمكانيات، فالإمكانيات لما كتكون بعض المرة كيخص يعني مواكبة، مساهمة، لما كتكون كتنمي لواحد المستشفى فانا أتمني إلى منظومة تديرية خاصني نساهم فيها كذلك بالحلول.

التكوين المستمر كذلك من المحفزات ديال السياسة الاجتماعية، شمل يعني منذ 2012 حوالي 15 ألف مستفيد من التكوين المستمر، ثم كذلك منح الأطباء العاملين المزاويلين، يعني في القطاع العمومي التخصص في الصحة الجماعية، اليوم عندنا في المدرسة الوطنية للصحة العمومية أكثر من 80 طالب، وغادي نستمر ما زال إضافة إلى الكليات فالتخصص كذلك وسيلة للاستجابة لمجموعة ديال المطالب الصحية، ولكن كذلك للرفع من التعويضات.

الهيئة ديال المرضى، التسوية ديال الوضعية ديال المرضى الحاملين إجازة التعليم العالي، هاذي 250 مليون درهم سنويا التي غادي تضاف لهاته الفئة، وكنتستحق، جزء غادي يكون في 2017 وجزء ثاني 50% في 2018، ثم كذلك الإقرار بنظام² (LMD) الإجازة، الماستر والدكتوراه. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الوزير.

² Licence-Master-Doctorat.

والو، ارتفاع عدد العمليات الجراحية من 200 إلى 617 في ظرف سنتين في هاذ الإقليم، ارتفاع كذلك الفحوصات من 6000 إلى 10500 في ظرف سنتين، تزويد الإقليم بجهاز سكاير.
إذن إذا اخذنا هاذ الإقليم اللي جا في سؤالكم تبين لكم بالأرقام بأن هناك تطور.

إقليم زاكورة الآن الأطباء الاختصاصيون تعيين 6 الأطباء جدد في إقليم زاكورة في الأشهر القليلة الماضية، مازال عندنا إشكال في الأطباء العامون، وأتأ عارفين علاش هاذ المسألة هذه، لأنه تبقى المسألة ديال الالتحاق هي مسألة إرادية ديال الذين يفوزون في المباريات، كين حلول في هذا الجانب خاصنا نمشيو فيها.

التجهيزات الطبية كين عقود شراكة مع العمالة ومجلس إقليمي، 540 ألف درهم لتسلم التجهيزات لمصلحة طب الأطفال ومختبر التحليلات الطبية، عقد شراكة كذلك مع المجلس الإقليمي فيه 500000 درهم، فيه كذلك تجهيزات ديال مصلحة الإنعاش والتخدير والمصلحة ديال الجراحة ومصلحة الولادة.

وفي الأخير، هناك عقد شراكة اليوم اللي غادي نوقعوه والي فيه بناء مصلحة الإنعاش والتخدير، بناء القاعة ديال العمليات وبناء مصلحة إنعاش وتخدير الأطفال والأطفال الخدج، وهذا كذلك مع المجلس الإقليمي، وكذلك مع الوكالة الوطنية لتنمية الواحات وشجرة الأركان وكذلك وزارة الصحة.
شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم.

اعلاش طرحنا عليكم هذا السؤال وعاود طرحناه وعاود طرحناه، لأن المواطنين بجهة درعة تافيلالت وصلت لهم عظم، راه ولينا نحشمو نخرجو قدام الناس، السيد الوزير.

كيف يعقل أنا شخصيا 3 سنوات وأنا كنطرح سؤال حول نفس الموضوع، 3 سنوات وما تبدل والو فيها، وما يمكنش السيد الوزير، راه ما يمكنش راه احنا اللي في العافية، تتخليونا في فم الفرن.

كيف يعقل أن هاذ سكاير اللي تكلمت عليها، السيد الوزير، دابا هاذي 6 شهور وهو مازال في الكارطونة ديالو، ما خدامش في تنغير، وكذلك الشأن بالنسبة للمستشفى بإقليم ميدلت، حتى تأسطلالا السكاير، أنا مشيت شفتو، ولكن ما كابنش اللي غادي يخدموا، ولكن ما خدامش، السيد الوزير.

الكلمة لكم في حدود الوقت المتبقي، بضع ثواني، السيد الوزير تفضل.

السيد وزير الصحة:

ما متفقدش معك السيد المستشار، كين حوار وكين عمل وكين استجابة، كنفول لك 250 مليون درهم بالنسبة للمرضين والممرضات.
الحوار الاجتماعي اللي كيقودو السيد رئيس الحكومة، لن يستثني فئات الأطباء، تحسين ظروف العمل، هذا عملنا تنقوموا به سنويا وغنسترو فيه، تحسين الحكامة كذلك من شأنه أنه يوفر ظروف ديال العمل الجيد وديال التوزيع..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي، موضوعه الوضع الصحي المزري بجهة درعة- تافيلالت، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، إلى متى سيبقى الوضع الصحي مترديا ومزريا بجهة درعة – تافيلالت؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

في سؤالكم الذي مهم بجهة درعة – تافيلالت، هناك تركيز على إقليمين معينين إقليم تنغير وإقليم زاكورة.

أولا، أقول بأنه أنا زرت هاذ الجهة وهناك إمكانيات اللي يمكن نعبؤوها لا على مستوى الوزارة ولا مع الشركاء بما فيهم المجالس المنتخبة على مستوى تلك الجهة.

إلى اخذنا إقليم تنغير، ففي السنوات الأخيرة راه بالنسبة لنا ولا يمكن لك تتكلم على الخصاص، ولكن هناك قفزة نوعية، حيث فعلا على مستوى البنية التحتية الانطلاقة ديال المستشفى الإقليمي ديال تنغير 120 سرير، تشغيل مستشفى القرب بقاعة مكونة، بناء مستشفى القرب بومرداس بـ 40 سرير، الموارد البشرية من 15 إلى 32 طبيب من الاختصاصيين بين 2016 و2017، 15 إلى 32.

الخدمات الطبية جميع المراكز مشغلة، بحكم أنه 95% من التلقيح تدار على مستوى هذا الإقليم، تتبع النساء الحوامل كذلك هو جيد، ارتفاع ديال العمليات القيصرية في سنتين من 26 لـ 432 ما يمكنش نقولوا يعني ما كين

السيد رئيس الجلسة:

اتمى الوقت السيد المستشار، أرجوك.

تفضل السيد الوزير إلى عندكم رد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار، أتهنئكم، كنت في الجهة وغرغ لها، إن شاء الله، هناك جهات تستحق أكثر وجمعة درعة تافيلالت من جملتهم.

تدارت أمور وباقي كثير، وخاصنا نشتغلو جميع على هاذ الحلول، لأن كاي إكراهات كذلك اللي كنواهمنا، وبعض المرات الحلول عندكم إلى كنتو في التدبير المحلي والجهوي، وكاي كذلك المجتمع المدني اللي عندو كذلك أجوبة، خاصنا نجمعو فيما بيننا ونشتغلو ونعطيو حلول في أسرع وقت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه أقسام المستعجلات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل أسيدي حسن.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير المحترم،

سبق للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين أن وجه العديد من الأسئلة يستفسر فيها عن غياب التجهيزات الأساسية والموارد البشرية بأقسام المستعجلات، وإنه على الرغم من هذا السيل الكبير من الأسئلة لم يطرأ أي تحسن في مجال تقديم الإسعافات الضرورية المستعجلة، بل أصبحت أقسام المستعجلات نقط سوداء في المنظومة الصحية.

لذا، نساتكم، السيد الوزير، ما هي حصيلة عمل الوزارة في هذا المضمار؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

الضغط على المستعجلات هاذي مسألة تتلاحظوها بالعين المجردة، أكثر من 10% سنويا، اللي تيمروا من المستعجلات ماشي كلهم حالات مستعجلة، والنص اللي تيجيو للمستشفيات تيجيو عبر المستعجلات،

مستشفى ميدلت بحال باقي المستشفيات ديال جمعة درعة تافيلالت تيعاني النقص الحاد في الأطر التمريضية وشبه الطبية.

وهنا ضروري باش نذكركم، السيد الوزير، بالمركز الصحي ديال تافتشنا بإقليم زاكورة وعدتهم يعني بالطبيب يعني باش تصيفطو لهم التجهيزات، لكن السيد الوزير حتى شي حاجة ما زال ما وصلتمش.

السيد الوزير،

الله يجازيكم بخير راه جلودنا طابوا بالليشمانيا، راه تنمتاوا شي نهار نجيو العدوى لها باش نتقروصو كاع باش تعانوا معنا اللي تنعشوه يعني في جمعة درعة تافيلالت، راه طابنا في زاكورة، طابنا في تنغير، الجماعة اللي تنترأسها، السيد الوزير، طابوا الناس 300 حالة ديال الليشمانيا، راه ما يمكشش، يعني هاذ الوضع، يعني التقارير اللي تتجيك، السيد الوزير، أنا تنمتى يعني تجيو معنا وتشوفوا معنا يعني هاذ المشاكل كاملة.

راه يعني كيفاش، السيد الوزير، يعني نشريو التجهيزات وما نلقاوش اللي يخدمها، راه ما يمكشش تبقى جمعة محمشة بدعوة ما كاينش الأطر، يعني راه كاينين المصحات والمراكز في الدار البيضاء اللي فيهم 80 يعني (les chirurgiens) على 3 ديال (les blocs opératoires) يعني في الجهة ديانا ما كاينش، وهاذ الشي راه بالأرقام، يعني هاذ الشي، السيد الوزير، راه ماشي معقول.

موضوع آخر نبغي نتكلم عليه، راه خاصنا نتحملوا مسؤوليتنا جميعا وتكلمو بوضوح وبكل صراحة مع المواطنين، راه عندنا مشكل حقيقي مع الأطباء وخاصة الاختصاصيين.

السيد الوزير، دابا قلت لي بلي راه عندنا الأطباء تنمتى تمشي معايا ونحسبو ذوك الأطباء اللي كاينين واش كاينين بصح، وأنا يدا بيد، واحنا الحمد لله باش نشوفو واش كاينين يعني في أرض الواقع ولا ما كاينينش أو لا تيتناوبو.

السيد الوزير، راه ما يمكشش عندكم يعني قدة وقدة ديال الاختصاصيين.

بلا ما نتكلمو معكم، السيد الوزير، على ذاك الشي ديال البني، راک عارف فين واصل الشطر الثاني ديال بناء المستشفى الإقليمي ديال تنغير، والو، وما كاين والو، وما زال في بلاصتو، داروا (le terrassement) وداروا (les panneaux) ديال (la publicité) ومن ذاك العهد إلى دبا، دابا ديروا التلفون السيد العامل غيجاوبنا بأن حتى شي خدام ما كانش تما.

إذن، السيد الوزير، تيقول واحد المثل أمازيغي "أو فلا لزا دين انغروم" "تسنى الجوع يطيب الخبز"، يعني دابا تنساو 3 سنين أو لا 4 سنين يتبني السيطار، راه خاصكم تجهزوا لنا هاذ الشي راه الجهة يعني الناس راهم بويريا، راهم مساكين ذوك الناس، خصكم تقوموا بالواجب، راه...

شي الدوا الأحمر هنا وتقول راني مقيوس وشوف فوقاش غادي توصل وشوف فوقاش غتداوى، ذاك الساعة أظن غادي تحس باش تبحس هناك المواطنين، وذلك الساعات غتشر أنا لا أظن بأنكم كتحصوا بالمواطن ولا كتشعروا به، لأن هاذي مسؤوليتكم، السيد الوزير.

منين كتقول لكم تجهيز المستشفيات الإقليمية اشنو كتخص؟ الوقت اللي كنعقلو السكانيرات محطوطين ما مخدمينش، في الوقت اللي مستشفيات آخرين خاصهم السكانير يخدموا بهم، هذا سوء تدبير، سوء تسيير ديال الحكومة السيد الوزير.

أنا كتنتمى باش ما نطرحش هاذ السؤال هذا، عدة أسئلة طرحناها في مجلس المستشارين، كتنتمى تاخذو جهة فاس مكناس كمثل، وباش تخففوا على ذاك المستشفى الجامعي وتأهلوا جميع المستشفيات الإقليمية من جهة، ويمكن غادي نوصلو، وأنا متأكد بأن عندكم الإمكانيات باش تنفذوا هاذ البرنامج. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير الصحة:

أنا السيد المستشار ما نقبلش أنه تصدرو هاذ الأحكام القمية ديال كتحصوا ولا ما كتحصوش، ما عندناش شي (détecteur) اللي غيشوف اشكون اللي كبحس أكثر من الآخر.

فاحنا نتقومو بالواجب ديالنا، والوزارة هي إدارة وهي مستشفيات وهي أطباء وهي ممرضين، الكل غيقوم بالدور ديالو وعتكون الحمد لله بلادنا مزيان وكل القطاعات مزيانة، بما فيها هاذ القبة السعيدة اللي كذلك كتقوم بالدور ديالها كذلك لوضع الأصعب على المشاكل الحقيقية.

أنا قلت بأنه سيرتو هاذ القطاع كذلك وماشي في ماضي بعيد وكتعرفوه مزيان، وبالتالي اليوم اصعب نقولو بأنه ما خدامينش المستعجلات، أنا المستشفى الجامعي اللي تكلمت عليه كنت فيه جوج مرات وزرتو وشفيت عدد ديال الأمور، منين تنقول لك 80% راه ملي تيجي الإنسان ولا بد ما يدير الاستشارة عاد تيطهر بأنه راه ماشي حالة مستعجلة.

اليوم المسارات ديال العلاجات كتطرح مشكل، اليوم كذلك هاذ المسألة اللي تكلمت عليها ديال المستشفيات الإقليمية، أنا متفق بأنه خصنا كذلك يكون العمل بها ويكون واحد النوع ديال العمل على مستوى المراكز المحلية، لأن طب القرب هو اللي من شأنه أنه يخفف الاكتظاظ في بعض المستعجلات.

أنا كنت في المستعجلات في مستشفى، تكلمتو على فاس، بفاس، ولقيتو ما خدامش كثير، لأن كلشي كيشي ل (CHU) ديال الحسن الثاني

و80% ديال الحالات اللي في المستعجلات ماشي بالضرورة مستعجلة. اتما تتعرفوا هاذ القطاع مزيان، السيد المستشار، أنه كتنتو فيه، تخصيص غلاف يعني كانت برامج اللي تهم المستعجلات، كتخصص غلاف مالي سنوي قدره 500 مليون لهاذ المستعجلات، 88 وحدة مستعجلة القرب اللي تم إنشاؤها، 15 مصلحة دالمستعجلات المنتقلة والإنعاش (Smur) اللي تدارت، إحداث 51 موقع خاص بالنسبة لنظام المساعدة الطبية المستعجلة للولادة بالوسط القروي، وهذا هو اللي يمكن لنا باش نخففو من العدد ديال الوفيات ديال الأمهات وديال الأطفال، عدد ديال سيارات إسعاف اللي اقتنتهم وزارة الصحة أو لا في إطار (INDH)³ أو لا في إطار البرنامج اليوم ديال تقليص الفوارق بالعشرات، 467 غير في وزارة الصحة، 4 دالمروحيات خدمات ديال المروحية اللي عتقات واحد العدد ديال الأرواح في عدة مجالات، مستشفى مدني وكذلك مهم بالنسبة للمناطق اللي هي بعيدة، ثم الشراكة اللي بدأنا فيها في مجال المستعجلات.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

أشكرم السيد الوزير.

ولكن مع الأسف ما فهمت والو من الجواب ديالكم، لأنك تتقولو بعدا على الأقل، احنا تنهضو على المستعجلات، تتكلمو لنا أتم على سيارات الإسعاف، وأتم تتعرفو هاذوك السيارات ديال الإسعاف أشنو هو المال ديالهم وفيه هما، كينين اللي مازالين ما عمرهم ما بانو.

ملي تمشيو، نعطيك غير مثل ديال جهة فاس مكناس، المستشفى الجامعي، وأتما الآن دابا قلتنو بأن كين أكثر من 80% ديال الحالات اللي كتمشي وهي ماشي في الحالة ديال الاستعجالية اللي يمكن ليا تبقى، ما هو السبب؟ أين هو تأهيل المستشفيات الإقليمية؟ منين كنعقلو بعض المستشفيات ما عندهاش الموارد البشرية، ما عندهاش (les scanners) واللي عندو (les scanners) كنعقله عندو سكانير ديال 16 و15 عام فالوقت اللي ما يكتلوش يفوت السكانير 5 سنين.

أنا أظن وهاذي زعما بكل صراحة، ملي تنهضو على الصحة هاذي لغة الجميع ما فيها لا أغلبية ولا معارضة، وها أنتا شفتو الأسئلة اللي جات من فرق الأغلبية، لأنك باش يمكن لك تشعر بالمواطنين وتشعر بالآسي اللي كيدوزوا في المستشفيات والمستعجلات، أنا أظن، السيد الوزير، خاصك تمشي شي نهار تلبس شي جينز وتزول ذاك الكرافطا وشي كبوط وتدير

³ Initiative Nationale pour le Développement Humain.

عدد الأطباء والمرضين، إذن اهتمنا على مستوى الكليات باش يكون فتح ديال المناصب ديال الأطباء المقيمين في (néphrologie) يعني الأمراض ديال الكلي.

شراء الخدمات من القطاع الخاص، وصلنا حتى 250 مليون سنويا، وخاصنا نراقبوه ونشوفو يعني التدبير كذلك ديال هاذ المشتريات باش تكون النجاعة أكثر وتكون مستفيدين أكثر ربما بإمكانيات أقل، بناء وتجهيز مراكز في إطار مقاربة تشاركية، ما كاينش شي حجة اليوم اللي تشتغل في هاذ القطاع ما كاينش شي منتخين كذلك ما كاينش اللي ما تيجيوش عندنا وتيقول لك باغي نفتح مراكز ديال تصفية الكلي وباغي نشغل في هاذ المجال، وهما مشكورين الحمد لله، بناء وتجهيز قلت المراكز.

الوزارة في السنوات الأخيرة دشنت 33 مركز جديد ورخصت لأكثر من 20 مشروع، باش نعطيو الأرقام اليوم هاذ شراء الخدمات تيسند منه 3000 مريض، عندنا لوائح نعترفو بها ديال الانتظار كينة ولو أنه وصلنا 3000، تعزيز الموارد البشرية مؤخرا عيننا 13 طبيب أخصائي، وأنا يوميا نتظن نحل هاذ المشاكل ديال يعني دعم المراكز بموارد بشرية، وتأهيل كذلك الموارد الشبه الطبية اللي تشتغل، كذلك عاجنا مسألة مرتبطة بالخيوط، هاذ الإشكال اللي كان وقع وبالإمداد ديال المراكز بالمستلزمات الطبية الخاصة بهاته التصفية، ما نشتره من الأدوية والمستلزمات الطبية اليوم وصل 240 مليون درهم يعني بزيادة 126% بالمقارنة مع 2015. كذلك برمجنا شراء أكثر من 500 آلة ديال تصفية الدم لدعم القدرة الاستيعابية لمراكز تصفية الدم في إطار الدعم ديال برنامج الراميد. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عثمان عيلة:

شكرا السيد الوزير.

ولكن أتما تعرفون، السيد الوزير، اليوم عن هذا المرض ماشي وكيترزيد من عدد من المغاربة اليوم مصابين بالمرض الكلوي.

وكنعرف، السيد الوزير، من أغلب مراكز تصفية الدم فيهم الآلات خاصهم يواكبوا العصر اللي احنا فيه، خاص تكون آلات متطورة اللي تتضمن العلاج الإيجابي لأصحاب مرض الكلي.

ثانيا، السيد الوزير، نتعرف بأنه كاين ناس اللي كيجي لمراكز تصفية الدم وتبتعطي لهم آجال وهو على الأقل عندو حصة ولا حصتين في السيانة، وبالتالي يمشي المفروض عليه باش ينتقل من مدينة إلى مدينة وهذا تيكلف أتعاب مادية وخالقة للأسر اللي تيكلفها على الأقل 1500 درهم ولا 2000 درهم، وهو ما تيدخل على حد حتى 100 درهم.

بفاس.

لا كاين واحد العمل اللي خصوا يتدار وكنديروه على المستوى الداخلي، كتحاولو نضبوا الأمور، ولكن ما خصناش بنخسو هاذ العمل ونبدوا نحكمو على...

أنا كمشي للمستشفيات وما غنديرش الدوا الأحمر، وعندي الناس اللي كيمشيو وكيدخلوا للمستعجلات وكيعيطوا لي في التليفون وكنتذاكر معهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال دائما مع قطاع الصحة، السؤال الثامن والأخير وموضوعه دعم وتمويل مراكز تصفية الدم ببلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبسط السؤال. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عثمان عيلة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تعرف مراكز تصفية الدم مشاكل لا حصر لها، وذلك راجع بالأساس للعجز الكبير في التجهيزات الاستشفائية الأساسية واهتراء العديد من أغلب المراكز، إضافة إلى عجزها في أغلب المناطق عن استيعاب جميع مرضى القصور الكلوي وعدم إمكانيات تحمل أغلب الأسر تكاليف العلاج التي تبقى دون مستوى الإمكانيات المادية، وخاصة الأسر الفقيرة والمتوسطة الداخل.

لذا، نسألكم، السيد الوزير، ما هي التدابير التي تتخذها وزارتك؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

هاذ المرض ديال القصور الكلوي المزمع حقيقة مشكلة صحية أساسية في بلادنا تتفاقم، ونسبة الإصابة تترتفع سنة بعد سنة، يعني هو كذلك ناتج عن أعراض ديال أمراض أخرى يمكن تكون عند الإنسان، هو كذلك ناتج عن لما تتفاقم المشكل ناتج عن التشخيص المبكر، ناتج عن قلة ديال التوعية الصحية اللي خاصنا نهتمو بها.

الآن لما يتوقع اللي يوقع ما يمكن إلا نمشيو يعني في العلاج، وفي فتح مراكز ديال تصفية الكلي، اليوم كاين تحسين مردودية المراكز عبر الرفع من

السيدة بسمة الحقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

أولا أشكرك على طرح هذا السؤال لكي تكون لنا الفرصة للتنبؤ بهذا البرنامج، برنامج دعم الذي تنسق فيه وزارة الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية ووزارة الداخلية، وبالمناسبة فهو برنامج ناجح، مكن ما يزيد عن 82000 امرأة أرملة أن تستفيد من هذا البرنامج برنامج دعم لصالح أبنائهن الأيتام، مما مكن 147000 يتيم أن يستفيد من هاذ الدعم هذا شيء مهم، مما يشجع على كذلك استهداف فئات أخرى تحتاج إلى هذا الدعم المباشر. الآن، هل هناك مشاكل؟ في الواقع عند التطبيق ما كانوا مشاكل، برزت هناك حاجة إلى إعادة النظر في المرسوم بإدخال بعض التعديلات حتى نوسع وعاء المستفيدين منه، وعندكم الحق أنكم تطرحوا السؤال في هذا الباب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكي السيدة المستشارة في إطار التعقيب تفضلي.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيدة الوزيرة،

في الحقيقة أنا لا أريد سؤالاً ولا جواباً، ولكن أثير نقاشاً عاماً حول موضوع معين، نريد أن نتبادل الآراء وأن نناقش بصدق هل هذا الدعم يستجيب لحاجيات فئات الأرمال، هناك أول ملاحظة، الملاحظة الأولى هو أن المجلس الأعلى للحسابات قد جاء بالملاحظات التالية، حيث قال: "هناك عدة قضايا هامة تتعلق بالكيفية المرتجلة التي وضع بها والتي شملت كل الجوانب، بدءاً من التمويل ثم البرمجة ثم التدخل والتنسيق بين القطاعات"، ثم يقول "بأن هذا البرنامج انطلق في 2012 ولم ينطلق فعلياً إلا بعد سنتين"، يعني هناك ارتجالية في هذا الموضوع، ثم كذلك يأتي ويقول، "يفتقد إلى استراتيجية واضحة ومتأسكة في تدبير هذا الصندوق الذي كان من المفترض أن يحظى بكل الاهتمام والجدية قصد ضمان تمويله وتطوير آليات تدخله لتحقيق أهدافه المتمثلة في التخفيف من الخصاص والعوز لصالح فئات هشّة".

إذن أنا لن أقول بأنه برنامج كان للدعائية أو لإثارة هل هناك اهتمام خاص بفئات معينة، ولكن أقول بما أن المجلس الأعلى للحسابات قال هذه الملاحظات وهو طبعاً له ما يعتمده عليه، أقول هاد... بعداً هناك شروط تقريبا الشهادة ديال الراميد، فوطوكوي ديال (la carte nationale) أنا تكون أرملة، وأن يكون لها يتامى، إذا كانت أرملة وليس لديها يتامى ليس لها دعم، إذا كان عندها 3 ديال يتامى غادي توصل ل 1020 أنا أقول

لذا، السيد الوزير، نناشدكم من هذا المنبر، أنه ثالثاً، السيد الوزير، بقينا على الأقل ما كتفكرش الوزارة لكل مستشفيات الإقليمية التابع لهذوك مراكز الدعم بأن يكونوا فيها سيارات لنقل المرضى ملي ما يلقاوش يعني المناصب دياهم داخل هذاك مركز تصفية الدم إلى أماكن أخرى من أجل تخفيف العبء عليهم.

المشكل الثاني السيد الوزير، هو بناء الآلات اليوم كائنة الآلات في بعض مراكز تصفية الدم اللي هي أصبحت متجاوزة، اللي خاص آلات متطورة اللي تخلي المريض يعالج في ظرفية صحية جدا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار المحترم، أتم توكدون على أن هذه الآفة ما كاينش اللي ما واعيش بها وما كاينش شي جهة اللي ما كتحاولش تتدخل من أجل القيام بشيء من أجل هاذ المرضى.

واليوم أنا خذيت بعين الاعتبار كل هذه الملاحظات، وغادي ندخلوها في البرنامج المقبل ديالنا، بما فيها المسألة ديال النقل ديال المرضى. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة الدستورية. ونواصل مع السؤال الفريد الموجه لقطاع الأسرة والتضامن، وموضوع برنامج دعم الأرمال، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

قد عملت الحكومة على تقديم دعم مباشر للنساء الأرمال الحاضنات لليتامي، يتحدد في 350 درهم شهريا لفئة النساء.

لذا، نسااتكم السيدة الوزيرة، ألا ترون أنه يجب إعادة النظر في هذا الدعم المقدم لهذه الفئة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال، تفضلي.

الكفالة ولا الرعاية ولا الحضانة، هذا حتى هو.

كلين واحد الوضعية الأخرى ديال النساء المطلقات في وضعية الهشاشة اللي هي ممكن تستند لصالح أبنائهن عندما يتوفى الأب اللي هو الزوج السابق، الطليق اللي ملزوم بالنفقة، هذا حتى هو شيء مهم، ثم دراسة إمكانية توسيع الدعم المباشر لفئة أخرى ومنهم النساء الأرامل اللي معندهومش أطفال ولا النساء المسنات المعوزات، وهاذ الشيء دائماً في تكامل مع صندوق التكافل العائلي اللي توسع الوعاء ديالو هاذ السنة، وبدا كيشمل كذلك النساء الكافلات للأطفال، وكيشمل الأطفال اللي معندهومش النائب الشرعي وهكذا.

إذن هي رؤية ديال الحكومة ومقاربة متكاملة لصالح المواطن والمواطنات المغاربة.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها في هذه الجلسة.

والسؤال الموالي موجه لقطاع الشؤون العامة والحكامة، وموضوعه سبل محاربة الغش في المواد الاستهلاكية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الحماي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمات،

يشكو العديد من المواطنين من ضعف جودة بعض المواد الاستهلاكية بسبب الغش والتدليس أمام ضعف المراقبة... ما كنتسمعنيش.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، تفضل.

السيد الوزير، السيد المستشار.

أشكرك السيد المستشار على سحب هذيك الكلمة، تفضل.

المستشار السيد محمد الحماي:

كنسحبها واسمح لي.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار، طرح السؤال الله يخليك.

المستشار السيد محمد الحماي:

يشكو بعض المواطنين من ضعف الجودة في بعض المواد الاستهلاكية بسبب الغش والتدليس، أمام ضعف المراقبة وانتظامها داخل الأسواق. لذا، نساثلكم السيد الوزير: ما هي التدابير التي اتخذتها وزارتك للزيادة

واش 350، إذا كانت غناخذ 350 درهم لا تستفيد من التيسير اللي هي 500 درهم، إذا كنتقول هنا كنديرو التنافي على 7000 ريال، و10000 ريال التنافي في جهات أخرى ما كاينش التنافي إذا هذا ماشي معقول.

ثانيا، واش هاذ المرأة يمكن أنها تفتح البيت أو تضمنو استمرارية ب1050، نحسب كلشي عندو 300، نرضو شي أرملة هي كبيرة مات لها الرجل ولكن لا تاد، فالطبيعة ضربتها وهذا البرنامج كذلك يضربها أو على الأقل يزيحها، ليس منطقيا باش نقول أرملة أو كذا إلى غير ذلك، هذه الأرملة اللي هي هشة على الأقل أستاذة، علاش منفكروش نعطيوها أقل ما يتعطى للتقاعد 1500؟ علاش منشوفش بأن قولوا بأن هاذ الأرملة إلى كنا نحاربوا الهشاشة، يجب على الأقل باش نعطيوها واحد الدعم اللي هو منطقي؟ ثم علاش مكايش برامج تحسيسية حتى يستفيد الجميع؟ هاذ الشيء مجمعين عليه غير إلى كانت شي جمعية ديال شي حزب معين، كيفضوا الغرض ديالهم والشي الآخر لا، إذن يجب نوع من الدعاية السيدة الوزيرة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، انتهى الوقت.

شكرا السيدة المستشارة، لكم الكلمة السيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس،

أولا، بغيت غير نصصح واحد القضية، هاذ الشيء اللي قال المجلس الأعلى للحساب، ماشي على برنامج دعم للأرامل ولكن على صندوق التماسك الاجتماعي ككل، اللي فيه "الراميد" وفيه برنامج "تيسير" وفيه كذلك دعم "الأرامل" وفيه كذلك استهداف "الأشخاص في وضعية إعاقة على أربعة محاور، إذن هو متكلمش على برنامج.

أما برنامج الدعم فهو برنامج ناهج يستوفي جميع الشروط ويصل إلى أصحابه، وكل الأرامل المغريبات لهم الحق أن يستفدن، وراه أنا عطيتك الأرقام، ما يزيد على 82 ألف امرأة، ما يزيد على 147 ألف طفل، وما كاينش تم لا محسوية ولا هم يجزون، البرنامج واصل للجميع، والجميع كيحي كيستفد، هذه الأولى.

القضية الثانية، بغيت نقول لك أنه احنا اليوم عندنا برنامج لتعديل المرسوم باش هاذ الإمكانيات ديال توسيع الوعاء تكون ممكنة، منها أولا تبسيط المساطر بإدماج الأنظمة المعلوماتية بين جميع المؤسسات المعنية بهذا البرنامج.

ثانيا، عندنا احتساب الدعم ابتداء من تاريخ وضع الطلب، ماشي من التاريخ ديال البت النهائي في الملف، هذا شيء مهم، عندنا كذلك إضافة النساء الأرامل في وضعية هشة نيابة عن الأطفال اليتامى الموكول لهن

الحكومة، احنا ملي خلقنا وترينا احنا مزالين الصغارين، ولكن اللي تعرفو واللي كنا نتعرفو كانت في الولاية كان مكتب خاص ديال المراقبة، هاذ الشئ هذا راه ما ابقاش، هاذ الثقافة ديال بلادنا ما خاصناش نخرجو عليها، احنايا خرجنا على الثقافة ديال بلادنا، ابدينا تنشوفو ثقافات أخرى، احنايا كل مدينة عندها ثقافتها، المراقبة ما كايناش، الجودة ما كايناش، البارح تنشوفو في الفايسبوك، السيد الوزير، الدلاح خانز، ولي المواطن بالفايسبوك تيحمي راسو، هذا الدور ديال الحكومة خاصها تقوم به.

بالنسبة للغلاء في المواد المعيشية اليومية للمواطنين، وانما تتلاحظوا البارح شفت الجواب ديالكم السيد الوزير تتقول على أساس المحص وصل 30 درهم، العدس وصل 25 درهم، البصلة 5 دراهم، على أساس قلت - إلى سمحت لي دقيقة - على أساس السلع المستوردة من الخارج، يعني خاص يكون التنسيق، خاص تكون مرحلة استباقية مع وزارة المالية للإعفاء من الرسوم الجمركية، هاذو مسائل اللي هي أساسية اللي خاصنا نوفرها للمواطن في شهر رمضان.

احنايا المواطن راه ولي مقهور، السيد الوزير، احنايا كاملين خاصنا نعرفو بها، راه احنا نتعيشو بمصاريف غالية، اليوم الإمكانيات محدودة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

احتسبت لو الوقت، تم احتساب الوقت السيد المستشار.

شكرا.

شكرا السيد المستشار، لقد تم احتساب التوقيت اللي ضاع في السابق في الأول احتسبته السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للرد على التعقيب، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

لا غير باغي نقول للسيد المستشار راه الدلاحة حتى تهرسها عاد تعرفها خاجة، زعما غادي يعرفها شي واحد من برا خاجة؟ إيوا خيلنا نتكلمو ثاني عفاك.

السيد رئيس الجلسة:

أرجوك السيد المستشار، السيد المستشار، ماشي من حقم تتكلموا، أرجوك، تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شوف هاذ الكلام، هذه سبة للناس اللي كبراقوا 24/24 ساعة، 95 طن انت اللي شدتها؟ راه اللجان، البلاد ديالنا فيها المراقبة، تقول لي ما كفايش، تقول أييه، ولكن تقول ما كاين الو، راه حرام هاذ الشئ تقولوها

في نجاعة وتقوية المراقبة لحماية المستهلك؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد لحسن الباودي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة: شكرا السيد الرئيس.

غير للإخبار، شهر مارس بوحديتو في هاذ الشهر اللي فات أكثر من 95 طن ديال المواد الفاسدة اللي تحجزت، الموازين أكثر من 34000 ديال الموازين اللي ترفضت، إذن الحكومة قائمة بالواجب ديالها.

الآن في هاذ شهر رمضان المبارك، إن شاء الله، كاين واحد الرقم غنقول لكم غادي يخدم في شهر رمضان هو 57.57، وسجلوه، هذا الرقم تعيط أي واحد شاف مواد فاسدة أو لا شي واحد تدير التخزين حتى يغلا تيمشي للعالة مباشرة من العالة إما لجنة العالة ولا الباشوية ولا القيادة، إذن احنا جاهزين أكثر من السنوات اللي فاتت، ولكن باغيين التعاون ديال المواطنين.

هو فعلا ما يمكنشاي واحد كاين في أزيلال أو كاين في تكلفت، الحكومة غتكون عارفاه، ضروري المواطن إلى تعاونوا معنا المواطنين ما كاين مشكل إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل السي الحماني.

المستشار السيد محمد الحماني:

شكرا السيد الوزير على التوضيح.

تعملون أن الأسواق المغربية في ظل غياب تام للمراقبة، أصبحت مرتعا لاستنزاف الزبون ماديا ومعنويا، بل وفي حالات عديدة يتم التزويد بمواد استهلاكية منتهية الصلاحية أو مجهولة المصدر، من شأنها أن تهدد صحة المواطن.

كما نلاحظ، السيد الوزير، أنه كلما اقترب شهر رمضان الأبرك إلا بات السوق يعج بالعديد من المنتوجات التي يزداد عليها الإقبال، لا أحد يعلم أصلها ولا مصدرها ولا تاريخ الصلاحية.

هذا ما يجعلنا نسالكم، السيد الوزير: أين هي مسؤولية الحكومة في مراقبة بعض المنتوجات التي تعرض على المواطن؟

أما بخصوص.. أتم عارفين، السيد الوزير، واحد الحملة ديال المقاطعة اللي تيعيشها المغرب واللي ولاو المواطنين تيحيمو أنفسهم، هنا الدور ديال

السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

سؤال الفريق الاستقلالي اليوم حول ضرورة توفير السلع الضرورية التي اعتدنا نسمعو هذا السؤال، والآن تنأكدوه واش الحكومة مستعدة لتوفير السلع خاصة السلع التي موافين المغاربة كيستهلكوها بوفرة؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال. تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة

والحكومة:

شكرا الرئيس.

تتكموا السيد المستشار على الوفرة، الوفرة كائنة، حتى المحص مستورد اشحال هذا، مستوردة 400 طن، ما تقوليش الثمن، الثمن إذا كان غالي برا غادي يكون غالي الداخل، المواد المنتوجات الخضار غادي تكون موجودة، آس اللي خايف أنا؟ وخاصني قولها للمغاربة مباشرة، خايف على الحليب الآن، اعلاش؟ ماشي حيث كاين مقاطعة، حيث الناس المستثمر ت يخاف، أنا غدا هاذ الشركة إلى سدت، لا قدر الله، نتج لي 50% ديال المنتج الوطني، ومخدمة لي 6000 واحد و120000 ألف فلاح، شحال من عائلة هاذيك؟ واحد نصف مليون ديال العائلات لا، قدر الله، احنا تنضاربو الآن غير الشركة تبقى، لأن هاذو أجنب ماشي مغاربة، أجنب غدا يدير الساروت تحت الباب ويزيد فحالاتو ويخليك تما، هذا هو المشكل ديلنا احنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنظن اليوم جيتي كتجيب لينا واحد الموضوع ما ضامنش الأسعار، وهضرتي على مادة حيوية تستهلك بكثرة في شهر رمضان، ألا وهو الحليب، أنتا جديتو الحليب وقلتو إلا الحليب، الحليب عندنا مشكل فيه سيما والظاهرة التي كائنة ديال المقاطعة.

ثانيا كقول لا الحمص والعدس واللوييا ما ضامنش لهم الثمن، إلى كانت

في بلادنا، وإلى سمعوك الأجنب دروك هاذ البلاد زعما فيها السبية؟ وا غير الإنسان ملي ييدا يتكلم يقول المعقول، أما ما كاين والو، ما كاين والو، 34 ألف - قلنا لك دالموازين، ولكن جيت أنت موجد الورقة دياك قبل نجاوبك، إيوا كيف غادي ندير؟ أنت عارف أش غادي نقول؟ والمشكل غير الإنسان ملي يجي يتصنت حتى يتكلم الوزير ويستوعب ويجاوبو، أما واحد جايب السؤال مصاوب، جايب الجواب مصاوب إيوا لاش نتكلمو هنا؟ ما عندنا لاش نتكلمو إذا كنتو غادي تجيبوا الأسئلة مصاوية في الأوراق، كتبها شي واحد ويجي يقرأها علي شي واحد، هنا ما غاديش نخدمو، ما غاديش نقيدو المواطن، تنقول باش نقيدو المواطن خاص نتجاوبو ببني وبينك منين نقول شي كلام إما مصحيحش، غادي نقول لي هذا ما صحيحش، أما...

السيد رئيس الجلسة:

أرجوك السيد المستشار، السيد المستشار، أرجوك السيد المستشار تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة

والحكومة:

وأنا كنت ساكت ملي كان يتكلم، ملي تيقول ما تديروا والو، عاجبك الحال، ملي قال ما كنتكلمو والو، هاذ البلاد سبوها، تنسب البلاد وتتاكل فيها وتتشرب فيها وباقي تنسبها، ماشي معقول هاذ الشي، ماشي دور المعارضة هذا، ماشي دور المعارضة هذا، تقولو المعقول.

السيد رئيس الجلسة:

أرجوك، السيد المستشار، السيد المستشار، الله يخليك كان عندكم الحق، طبقا للقانون لطرح السؤال، وللتعقيب، طبقا للقانون.

الآن السيد الوزير طبقا للنظام الداخلي عندو الحق يجاوب على السؤال والرد على التعقيب، هذا قانون، الله يخليكم احتراموا المقترحات ديال النظام الداخلي، السيد الوزير في بعض ثواني الله يخليك. تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة

والحكومة:

تقول للمواطنين عندهم إن شاء الله في شهر رمضان رقم الهاتف سهل 5757، ذاك الوقت إلى الحكومة ما قامت بالواجب ديالها راه المواطن اللي تصوت علينا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

السؤال الثاني نفس القطاع دائما، موضوعة ضرورة توفير السلع التموينية بكافة الأسواق الوطنية في شهر رمضان الفضيل لهذه السنة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا

أرجوكم لأن نحترم أنفسنا، الاحترام المتبادل ضروري، ولكن نخلو السيد الوزير يكمل الرد ديالو على التعقيب، تفضل السيد الوزير، أرجوكم، أرجوكم السيد الرئيس، ومن بعد نتذاكرو، اسمح لي، التجريح ما خشوش يكون والاحترام المتبادل خاصو يكون. اتفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

باش تقولو لي المحص كان فشي تاريخ محدد السعر ديالو عمرو ما كان محدد، السوق قلنا لكم إلى كان غالي برا غادي يكون غالي، إلى كان رخيص غيكون رخيص، هاذ الشي اللي قلت، غير بلاقي أسيدي، بلاقي أسيدي خليني تتكلم...

السيد رئيس الجلسة:

ما توقفوش أسيدي، أرجوكم، أرجوكم الإخوان.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

واه، إلى عندك الجواب جاوب المواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

السي اللبار، اللي اللبار.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

ولكن ملي تقول للحكومة رميتو الحكومة، للشعب للحكومة، الشعب هو اللي صوت علي، ما تقوليش رميت الشعب هكذا، هذه سبة، هذا صوت عليا الشعب..

السيد رئيس الجلسة:

السي اللبار، السي اللبار، راه ماشي مناقشة هاذي، اسمح لي راه ما احناش كناقشوه، الله يخليك، لا، لا، ماشي من حقك، لا، لا، أرجوكم الإخوان سوف أكون مضطرا لتطبيق النظام الداخلي الله يخليكم أرجوكم، راه ما يمكن لناش نوقفوا السيد الوزير، عضو من أعضاء الحكومة أثناء الرد أو الإجابة على السؤال، الله يخليكم أرجوكم، أرجوكم، لا، السي اللبار، السي اللبار، هذا ما عندو علاقة الله يخليك، بالموضوع اللي كناقشوه الاحترام المتبادل خاصو يكون، التجريح ما خشوش يكون هاذ الشي مسألة متفاهمين عليها، ولكن أن نوقف عضو الحكومة أثناء الإجابة أو الرد على التعقيب هذا ماشي معقول، وهاذ الشي كينمو حتى النظام الداخلي، أرجوكم تفضل السيد الوزير.

راني كتحاسب التوقيت السيد الوزير عندي هنا.

الحكومة دافعة هاذ الشعب للمجهول فهذا غير معقول، وما يمكنش لنا احنا من الآن نقولو الثمن ما ضامنوش، حتى اللي ما باغيش يزيد غادي يزيد، السيد الوزير.

غير خاصنا ففكرو اشوية، ومنين نجيو نهضرو مع المواطنين، اسمح لي ما غنقريكومش، نهضرو بواحد الأمل وتقولو أن ممنوع الأسعار تزيد وراه احنا غنكونوا مكثفين الحراسة والمراقبة، باش على الأقل هاذك المواطن اليوم اللي مضروب بالضرائب ومضروب بالبطالة ومضروب بالغلاء ديال الأسعار حتى في رمضان يكون عندو واحد الأمل.

أنا ما ظنيتش واستغربت للسيد الوزير تيقول لي إيوا المحص موجود والعدس موجود ولكن ما ضامنش الثمن، إذن اشكون اللي غيضمن الثمن الأستاذ؟ واش رميتيو بهاذ الشعب صافي سالينا؟ هذا كلام مردود عليكم، السيد الوزير، وما تقبلوش الحكومة تسمح فالشعب أمام البطون اللي ما ابغاتش تشبع ديال المضاربات، السيد الوزير المحترم.

احنايا الآن خايفين على الحليب، الحليب اليوم ها المقاطعة كايينة واش هاذك الفلاح غتضمن له الأجرة تناعو والمردودية تناعو؟ وعارفين أن واحد الشركة هي اللي كانت كتمول، ها الشركة ها هي غتقلل من الإنتاج، واش هاذك الفلاح اللي كان تياكل معها طرف ديال الخبز غادي يلتقى هاذ الشي موجود؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقي، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

أنا ما فهمتش الكلام، الناس اللي كانوا فالحكومة عمركم درتوا الثمن ديال المحص معروف، يلاه، ها التاريخ، لا، خليني تتكلم، خليني تتكلم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، أرجوكم، السيد المستشار، أرجوكم، ماشي من حقكم تقاطعوا السيد الوزير. لا، اسمحو لي، لا، الله يخليكم، لا، الله يخليك، الاحترام المتبادل ضروري، السي اللبار، كل واحد كيتحمل المسؤولية ديالو السياسية، لا اسمح لي، اسمح لي، إلى سمحتي السي اللبار، لا، أرجوكم الإخوان ماشي من حق أي مستشار أن يوقف السيد.. لا اسمحو ليا الله يخليكم، الله يكثر خيركم، أي واحد إلى صدرو شي عبارات عن السيد الوزير كيتحمل المسؤولية السياسية ديالو فيها باش نكونوا واضحين، لكن ليس من حق أي مستشار أن يوقف السيد الوزير أثناء الرد على التعقيب.

البطالة ويخلى ليا الفلاحة بلا شي حاجة، واش نسكتو؟ واش ما نقولوش هاذ الشي؟

إذن هذا همننا هو فعلا كيفاش تطورو الطاقة الشرائية للمواطن باش ما يقالوش العدس غالي، راه ماشي مشكل غالي، والطاقة الشرائية ديال المواطن اللي طايحة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت، وشكر السيد الوزير المحترم على مساهمته في هذه الجلسة الدستورية.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع العلاقات مع البرلمان وموضوعه تأهيل السجون، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار، السي عبادي، تفضل.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بذلت الدولة المغربية مجهودات مهمة بهدف تأهيل السجون بمختلف جهات المملكة، واعتمدت عدة برامج وإجراءات لدعم أمن وسلامة السجن وأنسنة اعتقاله، غير أن بعض المؤسسات السجنية تعرف استمرار العديد من الاختلالات ومن الظروف الحاطة بكرامة المعتقل.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير، حول إستراتيجية المندوبية، مندوبية إدارة السجون وإعادة الإدماج، ومن خلالها الحكومة، عن الإستراتيجيات والإجراءات التي ستتخذها من أجل العناية والاهتمام بسجون المملكة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

أولا أشكر على طرح هذا السؤال المتعلق بالمجهود الوطني من أجل النهوض بالمؤسسة السجنية في بلدنا.

هنالك إستراتيجية تقوم على مواجهة إشكالية الاكتظاظ بالسجون، تحسين ظروف الإيواء وخلق فضاءات تضمن تنفيذ البرامج التأهيلية وبرامج إعادة الإدماج.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا، احنا حدا الشعب والهموم ديال الشعب، حاملين الهموم ديال الشعب، الشعب لقيناه ما عندو طرقات، ما كاين مستشفيات، ما كاين مدارس، الآن.. ما كاين دعم للأرامل، ما كاين دعم للمطلقات، ما كاين.. احنا خدامين مع الشعب والهم ديال الشعب هازينو، هازين هذا المهم، إذن تنقلو الصراحة للمواطن ماشي الغوات، تنقلو الصراحة لأن غدا..

السيد رئيس الجلسة:

أرجوك السيد الرئيس، السي بنعزوز، السي بنعزوز، السي بنعزوز، لا يمكن السيد الرئيس، لا ما يمكنك السيد رئيس الفريق إيوا لا، ما يمكن لناش نوقفوه، لا، اسمح الله يخليك أنا هنا، الله يخليك، أرجوك، الله يخليك، هل ثبت أن.. أنا ما غاديش ندافع على الوزير أو عضو ديال الحكومة، ولكن ما ثبت أن عضو ديال الحكومة أن قاطع أحد السادة المستشارين أثناء الإلقاء ديال السؤال ديالو، الله يخليكم خاص يكون احترام متبادل، نخليوه يتكلم السيد الوزير وراه قلت لكم كيتحمل المسؤولية السياسية في كل ما يقول.

تفضل، في الوقت المتبقي 40 ثانية السيد الوزير، لا لا عندي. السيد الوزير تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

مال هاذو؟ ياك لباس، ما نتكلمش؟ وكنت تصنتت مزيان باش تفهم أش تنقول، تصنتت مزيان باش تفهمني..

السيد رئيس الجلسة:

السي بنعزوز، إيوا أرجوك، للمرة الثانية الله يخليك، أرجوك السي بنعزوز، السي بنعزوز أرجوك، أرجوك الله يخليك، استمر السيد الوزير، استمر.

تفضل، تفضل، السيد الوزير تفضل كمل الأجوبة ديالك السيد الوزير، تفضل، عندي التوقيت أسجله السيد الوزير كون هاني. يا لاه تفضل،

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

تنقول الآن احنا الهموم ديالنا هو نضمنو الشغل للشباب المغربي، وخاص الاستثمارات يزيديا، ولكن إذا خوفنا الاستثمارات راه حتى واحد ما يجي يستثمر في هذه البلاد، إذن هذه بعدا رسالة مهمة أن خاصة الرأسمال الخارجي تيجي ويخرج، هاذو مؤسسات عندهم استثمارت في كل بلاد، أش يدير بالاستثمار ديالو في المغرب؟ يسد غدا ويخليك، يدير لي

200%.

نسجل بكل أسف المراتب المتقدمة للمملكة المغربية من حيث السجناء، عندنا واحد النسبة مرتفعة جدا 225 سجين لكل 100 ألف مواطن، كنا نتمنى أن يكون هذا في الطب وليس في السجن، لكنه واقع معاش داخل المملكة المغربية.

هذا العدد يؤدي إلى الاكتظاظ، والسبب ديالو هناك سببين رئيسيين: أولا هناك الاعتقال الاحتياطي الذي يجب تديره، يجب ترشيده، يجب اعتماد فيه المبادئ الجديدة والمساطر الجديدة.

كذلك هناك واحد الحالة اللي هي حالة العود، حوالي 36% من السجناء، يعني 30 ألف سجين هم سبقوا وكانوا بالسجن متواجدين وعادوا إليه، وهذا يطرح سؤال كبير حول إعادة الإدماج.

نطالبكم، السيد الوزير، في هذا الجانب بتأهيل السجون حسب المعايير الدولية، بمنح السجناء الحقوق ديالهم، وأنا ما غنضرش على التطبيب ونهضر على الصحة، ولكن غنضر على حقوق بسيطة جدا، لدي حالة، لدي شكاية من دفاع متهم من عائلة متهم حتى الحق في المراسلة لا تصل، المندوبية تحجب مراسلات للصحافي توفيق بوعشرين، للوصول إلى عائلته، يؤكدون لنا بأن أكثر من سبع مراسلات، رسالات وجهت إلى عائلته لم تصل إلا مراسلتين، هذا ما كيطلبش اعتمادات مالية، إن كانت المندوبية تطالب باعتمادات مالية، بتوفير اعتمادات مالية وبشرية إضافية من أجل القيام بمهامها، فهناك حقوق بسيطة يجب على الحكومة، يجب على المندوبية أن توفرها، وهي حق أدنى في إطار المعايير الدولية المخولة للسجناء.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ونمر الآن للسؤال الأخير لم يتبقى وقت السيد الوزير، ما تبقاش الوقت السيد الوزير لكم باش تردوا على التعقيب.

نمر للسؤال الأخير، موجه لقطاع إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وموضوع مراجعة منظومة الترقى بالوظيفة العمومية، وسوف يتولى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الإجابة على السؤال، نيابة عن زميله السيد الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضل.

المستشار السيد عبد الصمد مري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في ضمن هذه الأهداف الثلاث، تم العمل أولا على التسريع منذ 2014 على افتتاح 16 مؤسسة سجنية جديدة، أزرو، طاطا، زاكورة، تاويرت، كرسيف، ميدلت، بوزكارن، راس الماء فاس، العرجات 1، تيفليت 2، المرشوش 2، الرمازي، فضلا عن أنه 6 مؤسسات سجنية في طور البناء، الناظور، وجدة، بركان، أصيلا، العرائش، طانطان، بالإضافة إلى تأهيل 4 مؤسسات سجنية مركز الإصلاح والتهديب عين السبع، السجن المحلي بن سليمان، مركز الإصلاح والتهديب بن سليمان والسجن المحلي بتاونات.

وهناك حاليا 20 مؤسسة سجنية في طور التأهيل، عين السبع 1، المحلي الجديدة، مركز الإصلاح والتهديب علي مومن، المحلي وطيطة 2، المركزي القنيطرة، المحلي الفقيه بن صالح، وهناك برجة ل 17 مؤسسة سجنية أخرى، بالإضافة إلى إغلاق 14 مؤسسة سجنية، نظرا لتهالكها وعدم ملائمة بنيتها للبرامج المسطرة من أجل تهيئة السجناء لإعادة الإدماج، إذن هنالك برنامج على مستوى البنائيات، وأحد الأثر أن نسبة الاكتظاظ انخفضت من 45% سنة 2012 إلى أقل من 38% سنة 2017.

التحديات اللي مطروحة، وهذا ضمن مخطط إستراتيجي للمندوبية العامة التي خلدت مؤخرا 10 سنوات، هذه مناسبة لتوجيه التحية لعموم أطرها، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن نسبة الشكايات ما بين 2016 و2017 انخفضت بنسبة معتبرة، تقريبا من حوالي 300 في 2017 بعد أن كانت في 2016 تزيد من 460 شكاية.

المخطط الإستراتيجي يتضمن برنامج توقعي لبناء 36 مؤسسة سجنية جديدة بديلة لتعويض السجون المتهالكة والسجون الموجودة بالمناطق الأهلة بالسكان خلال الخمس سنوات القادمة، فضلا عن بناء 9 مؤسسات سجنية لتعزيز الطاقة الاستيعابية وتغطية بعض الأقاليم التي لا تتوفر على سجون مراعاة لمعايير القرب، وأيضا التنظيم القضائي للمملكة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الوزير.

لا ننكر أن هناك مجهودات بذلت في هذا الجانب من طرف الحكومة والسجون يعني السجن بفاس، سجن آيت ملول بأكادير خير دليل على ذلك.

عدد السجون، السيد الوزير، بالمغرب هو 78، فيها واحد العدد اللي الأغلبية ديالها هي سجون محلية 58 من ضمنها 38 هي غير صالحة، هي قديمة ومتهالكة، الاعتقال فيها محط بالكرامة الإنسانية.

الطاقة الاستيعابية ديال السجون عندنا بالمغرب، بالمملكة المغربية هو 40 ألف، مع الأسف الساكنة السجنية 80 ألف، بمعنى أن الاكتظاظ

الاستئناس بالممارسات الجيدة في هذا المجال ووضع تصور لمنظومة جديدة للتقييم تركز على الإنصاف وتقييم أداء الموظف بكل موضوعية، والأخذ بعين الاعتبار الأهداف المحددة بناء على المعايير الموضوعية بالنسبة لعمل الإدارة المعنية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الصمد مريحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هذه المنظومة تتكون من أزيد من 5 مراسيم: مرسوم الترقية في الدرجة والإطار، مرسوم الترقية في التقييم والتنقيط، مرسوم الترقية في الرتبة والدرجة، مراسيم خاصة بالامتحانات، بالإضافة إلى مقتضيات خاصة بالترقية موجودة في بعض أنظمة الفئات، الأنظمة الأساسية الفئوية وبعض القطاعات، فضلا عن المناشير التي تصدر من وزارة الوظيفة العمومية بشراكة مع وزارة المالية ومناشير تصدر عن وزارة الداخلية لفائدة الجماعة الترابية، هذا الكم الهائل الذي يشكل هذه المنظومة التي أصبحت منظومة شاسعة عرفت مجموعة من التغييرات والتتميمات أدى بها إلى أنها سجلت مجموعة من الاختلالات.

أولا على مستوى التدبير في تدبير الترقية سواء بالاختيار أو بالامتحان، نسجل مجموعة من الاختلالات في إعداد لوائح الترقى، في كيفية إشراك اللجن الإدارية المتساوية الأعضاء، مشكل الترقية بالشهادات الموجود في قطاعات دون قطاعات أخرى، مشكل الموظفين الذين يتوفرون على شروط الترقى، وأصبحوا في وضعيات مجمدة ولا يسمح لهم بالترقي لانعدام وجود درجة جديدة تفتح لهم آفاق الترقى، بالإضافة إلى الوضعية الموجودة الآن بالنسبة لموظفي الجماعات الترابية الذين تتلقى مواردهم أو إدارة مواردهم البشرية مناشير من وزارة الوظيفة العمومية ومن وزارة الداخلية، وهم يمتثلون إلى مقتضيات مناشير وزارة الداخلية وهذا يخلق نوعا من التناقض والاصطدام بين مقتضيات الموجودة في المنشورين معا.

كلها هذه إختلالات تحتاج إلى أن تضع الحكومة تصحيح لهذه المنظومة حتى تنعكس بشكل إيجابي وحتى تظهر الكفاءة والشفافية المطلوبين كشرطين في الترقية بالاختيار أو الترقية بالامتحان، لذلك نقول لكم، السيد الوزير:

أولا، لابد من إقرار درجة جديدة في إطار الترقى لفتح الآفاق أمام الذين يتوفرون على الشروط، سواء بالنسبة للفئات الدنيا أو المتوسطة أو الفئات العليا، وهذا التزام موجود في اتفاقية 26 أبريل.

السيد الوزير،

تسجل منظومة الترقى في الوظيفة العمومية مجموعة من الاختلالات والاختلافات والتفاوتات بين فئات الموظفين وبين الموظفين في بعض القطاعات.

ما هي الإجراءات التي تعترم الحكومة القيام بها لتصحيح هذه الاختلالات وتعديل هذه المنظومة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان

والجمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا الأسئلة التي طرحها السيد المستشار وthem السجون، سيتلقى أجوبة مكتوبة من طرف المندوبية التي لا تتوانى على الرد على كل القضايا التي تثار وتجب عنها بلاغات رسمية واضحة، كما يمكن لكم أن تتقدموا بطلب زيارات ميدانية، وسبق للسيد المندوب العام للسجون أن أعلن عن ذلك هنا في البرلمان، أن من حق أي فريق برلماني رغب في زيارة أي سجن يمكن أن يختاره ويقوم بالمعينة لتقف عن الجهود الكبير الذي بذل في هذا المجال.

فيما يتعلق بالسؤال الذي طرح، وأنا هنا أجدد الاعتذار ديال السيد الوزير لظرف طارئ، مقتضيات المرسوم التي تنظم شروط الترقى والمرسوم صادر في 4 دجنبر 2005، تكرر مبادئ الاستحقاق، الشفافية والمساواة، ويقوم على آيتين: الآلية الأولى امتحان الكفاءة المهنية في حدود 13% سنويا من عدد الموظفين المتوفرين على أقدمية ست سنوات في الدرجة على الأقل.

ثم ثانيا الإختيار حسب الاستحقاق بعد التقييد في جدول الترقى في حالة التوفر على الشروط النظامية المطلوبة.

ثم من أجل تعزيز وتكريس الاستحقاق والمهنية في الترقى في الدرجة تم من جهة:

أولا التنقيط في جل الأنظمة الأساسية على القواعد المتعلقة بالترقية الجاري بها العمل على مختلف موظفي الدولة، وذلك طبقا لأحكام الفصل 31 من النظام الأساسي للوظيفة العمومية؛

ثانيا، اعتماد نظام للتنقيط والتقييم يأخذ بعين الاعتبار معدل النقط المحصل عليها خلال السنوات المطلوبة للترقي ونتائج تقييم الأداء.

حاليا الوزارة منكب على مشروع إصلاح نظام التقييم في الإدارة العمومية، سيتم أولا إنجاز دراسة علمية للوقوف على أهم مكونات هذه المنظومة ومعايير التقييم بحسب مختلف الإدارات

الترقيات والترقيات الإستثنائية وخاصة بعد الإلغاء ديال النظام ديال التسقيف، لأنه بالإضافة للمرجعيات التي تفضلت بذكرها هنالك ما جاء في اتفاق 26 أبريل واللي كانت الكلفة السنوية بالإضافة لـ 8 المليار ديال الدرهم اللي كانت ناتجة على زيادة 600 درهم، حوالي 5 ديال المليار ديال الدرهم سنويا، فكاين مجهود مالي معتبر.

ينضاف عليه المجهود ديال الزيادة في الحد الأدنى للأجر، وحاليا في الحوار الاجتماعي الذي يدنا ممدودة ونأمل أن نصل لاتفاق، طرحنا فيه إحداث درجة جديدة بالنسبة لهاذوك السلايم الدنيا لأن كاين ناس اللي من بعد الزيادة في الحد الأدنى للأجر لـ 3000 درهم تنارت إشكاليات مع السابقين ديالهم.

أيضا بالنسبة للسلم 10 اللي كاينين في الرتبة من 1 حتى لـ 5 مع اللي فوق هذه الرتبة اللي فعلا كما قلتي كتراد لو 1500 درهم وهذا اللي ما بين الرتبة 1 و5 كتراد لو شي حاجة قليلة جدا، لهذا طرحنا يستافدوا من...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت، وأشكركم على المساهمة في هذه الجلسة. وأشكر الجميع على مساهمتهم.

ورفعت الجلسة.

ثانيا، أن توجد آلية للترقي عن طريق الشواهد، حتى لا يكون هناك تفضيل ولا مساواة بين الموظفين في قطاعات دون قطاعات أخرى، وأتم تعلمون بأن الترقية، السيد الوزير، تشكل آلية لتحسين الدخل بالنسبة للموظفين، وهنا لابد أن أذكر بالاختلافات الناتجة عن تنفيذ الترقية والانعكاس المالي الناتج عن الترقية الذي يتفاوت من فئة إلى أخرى، نقدر نقول لك الرتبة اليوم تبدأ بالانعكاس المالي من 30 درهم إلى 150 درهم حسب الفئات والدرجات، والناتج ديال الترقية في الدرجة يبدأ 150 درهم وللأسف بالنسبة للفئات الدنيا اللي عندها نفس الشروط مع الترقية انعكاس المالي فيها 4000 درهم من درجة إلى درجة، لابد من الالتفات إلى الفئات الدنيا في هذا الإطار. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، انتهى الوقت.

تفضل السيد الوزير للإجابة على السؤال أو للرد على التعقيب تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، هاد السنوات الخمس عرفت واحد المجهود مالي كبير، على مستوى الاستجابة لاستحقاقات اتفاق 26 أبريل 2011، على مستوى